تقرير
اللجنة الجامعة المخصصة
لاعداد الاستراتيجية الانمائية الدولية
لعقد الأمم المتحدة الانمائي الرابع

الجمعيـــة العامـــة

الوثائـق الرسميـة : الدورة الخامسة والأربعون

الملحق رقم ٤١ (A/45/41)

الأمـم المتحـدة

نيويورك ، ١٩٩١

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف
وأرقام ويعني إيراد أحد هذه الرموز
الإحالة الى إحدى وثائق الأمم المتحدة

[الاصـــل : بالإنكليزيـــة]
[٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩١]

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
أولا	- مقدمة	١ - ٣	١
ثانيا	-المسائل التي تتطلب من الجمعية العامة اتخاذ اجراء بشأنها	٣	٣
	الجزء الاول		
	الدورة الثالثة		
ثالثا	- المسائل التنظيمية	٤ - ١٣	٤
	ألف - افتتاح الدورة ومدتها	٤ - ٥	٤
	باء - الحضور	٦ - ١٠	٤
	جيم - انتخاب أعضاء المكتب	١١ - ١٢	٧
	دال - اقرار جدول الاعمال	١٣	٧
رابعا	- إعداد الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الرابع	١٤ - ١٩	٩
خامسا	- الترتيبات الخاصة بالدورات المقبلة	٢٠ - ٢٢	١١
	الجزء الثاني		
	الدورة الرابعة		
سادسا	- المسائل التنظيمية	٢٣ - ٣٤	١٢
	ألف - افتتاح الدورة ومدتها	٢٣ - ٢٤	١٢
	باء - الحضور	٢٥ - ٣١	١٢
	جيم - انتخاب أعضاء المكتب	٣٢ - ٣٣	١٥
	دال - إقرار جدول الاعمال	٣٤	١٥

المحتويات

	الفقـــرات	الصفحة
سابعا - إعداد الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الرابع	٣٥ - ٤٥	١٦
ثامنا - اعتماد تقرير اللجنة	٤٦	١٩
المرفقات		
الاول - النص المقترح للاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الإنمايي الرابع		٣٠
الثاني - قائمة الوثائق		٥٨

أولا - مقدمة

١ - في القرار ١٦٩/٤٤ المؤرخ في ١٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ ، أوصت الجمعية العامة ، في جملة أمور ، بأن تعتمد اللجنة الجامعة المخصصة لإعداد الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الإنمائي الرابع المخطط الوارد في مرفق القرار كأساس لإعداد الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الإنمائي الرابع .

٢ - ويرد أدناه هذا المخطط .

"مخطط لإعداد الاستراتيجية الإنمائية الدولية
لعقد الامم المتحدة الإنمائي الرابع

"أولا - الديباجة

"استعراض فترة الثمانينات وآفاق التسعينات ، بغرض اعتماد إطار اقتصادي مرن للنمو والتنمية لفترة التسعينات يأخذ في الاعتبار النتائج التي تتمخض عن دورة الجمعية العامة الاستثنائية المكرسة للتعاون الاقتصادي الدولي ، وبخاصة لتنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية .

"ثانيا - المرامي والاهداف

"تشجيع تنمية البلدان النامية في سياق تعزيز التنمية الشاملة .

"ثالثا - السياسات والتدابير

"ينبغي أن ينصب تركيز الاستراتيجية على الجهود الوطنية في جميع البلدان وعلى التعاون الدولي في فترة التسعينات .

"وينبغي أن تتناول الاستراتيجية ، في جملة أمور ، ما يلي :

"(أ) تنشيط النمو والتنمية الاقتصاديين الدائمين على نطاق واسع والتعجيل بهما ، بما في ذلك :

"'١' الدين الخارجي ؛

"'٢' التجارة الدولية والسلع الاساسية ؛

"'٣' التكنولوجيا ؛

"'٤' السياسات الصناعية ؛ والسياسات الغذائية والزراعية ؛

"'٥' أطر السياسات الاقتصادية ؛

"(ب) الجوانب ذات الاولوية في التنمية :

"'١' استئصال الفقر والجوع ؛

"'٢' تنمية الموارد البشرية والتنمية المؤسسية ؛

"'٣' السكان ؛

"'٤' البيئة ؛

"'٥' الاغذية والزراعة ؛

"(ج) ضرورة مراعاة الاحتياجات والحالات والمشاكل المختلفة ، بما في ذلك تلك الخاصة بأقل البلدان نموا ؛

"(د) تمويل التنمية .

"رابعا - <u>دور هيئات الامم المتحدة</u>

"خامسا - <u>الاستعراض والتقييم</u>"

ثانيا - المسائل التي تتطلب من الجمعية العامة اتخاذ اجراء بشأنها

٣ - توصي اللجنة الجامعة المخصصة لإعداد الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع بأن تعتمد الجمعية العامة النص المقترح للاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع (انظر المرفق الأول لهذا التقرير) .

الجزء الاول

الدورة الثالثة

ثالثا - المسائل التنظيمية

ألف - افتتاح الدورة ومدتها

٤ - عقدت اللجنة دورتها الثالثة بمقر الامم المتحدة في ١٥ كانون الثاني/يناير وفي الفترة من ١٩ الى ٢٣ آذار/مارس ١٩٩٠ . وقد عقدت اللجنة سبع جلسات (الجلسة ١١ الى الجلسة ١٧) .

٥ - وافتتح الدورة رئيس اللجنة بالنيابة .

باء - الحضور

٦ - مُثلت في الدورة الدول الاعضاء التالية :

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	ايطاليا
الارجنتين	باكستان
اسبانيا	البحرين
استراليا	البرازيل
اسرائيل	بربادوس
أفغانستان	البرتغال
اكوادور	بلجيكا
ألمانيا (جمهورية - الاتحادية)	بلغاريا
انتيغوا وبربودا	بليز
اندونيسيا	بنغلاديش
أنغولا	بنما
أوروغواي	بنن
ايران (جمهورية - الإسلامية)	بوتان
ايرلندا	بوركينا فاصو

بوروندى
بولندا
بوليفيا
بيرو
تايلند
تركيا
تشيكوسلوفاكيا
توغو
تونس
جامايكا
الجزائر
جزر البهاما
جزر القمر
الجماهيرية العربية الليبية
جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية
جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية
جمهورية تنزانيا المتحدة
الجمهورية الديمقراطية الالمانية
الجمهورية العربية السورية
جيبوتي
الدانمرك
رومانيا
زامبيا
زمبابوى
سري لانكا
سنغافورة

السنغال
سوازيلند
السودان
سورينام
السويد
شيلي
الصين
العراق
عمان
غابون
غانا
غرينادا
غيانا
غينيا
غينيا بيساو
فانواتو
فرنسا
الفلبين
فنزويلا
فنلندا
فيجي
فييت نام
الكاميرون
كندا
كوبا
كوت ديفوار

كوستاريكا
كولومبيا
الكونغو
لبنان
لكسمبرغ
ليسوتو
ماليزيا
مصر
المغرب
المكسيك
المملكة العربية السعودية
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى
وايرلندا الشمالية
منغوليا
موزامبيق
ميانمار
النرويج
النمسا
نيبال
نيجيريا
نيوزيلندا
الهند
هنغاريا
هولندا
الولايات المتحدة الامريكية
اليابان
اليمن الديمقراطية
يوغوسلافيا
اليونان

٧ - ومُثلت الدول غير الاعضاء التالية ، بمراقبين :

جمهورية كوريا
سويسرا
الكرسي الرسولي

٨ - ومُثلت هيئات الامم المتحدة التالية :

منظمة الامم المتحدة للطفولة
مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية
برنامج الامم المتحدة للبيئة
صندوق الامم المتحدة للسكان
مكتب مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين
مجلس الاغذية العالمي

٩ - ومُثلت الوكالات المتخصصة التالية :

منظمة العمل الدولية
منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة
منظمة الصحة العالمية
البنك الدولي
صندوق النقد الدولي
منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية

كما مُثلت الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

١٠ - ومُثلت المنظمات الحكومية الدولية التالية :

مصرف التنمية الافريقي
اللجنة الاستشارية القانونية الاسيوية الافريقية
لجنة الاتحادات الاوروبية
منظمة المؤتمر الاسلامي

جيم - انتخاب أعضاء المكتب

١١ - في الجلسة ١١ المعقودة في ١٥ كانون الثاني/يناير ، انتخبت اللجنة ، بالتزكية ، السيدة بيتاني أرمسترونغ (كندا) لشغل منصب نائب الرئيس الذي خلا بخروج السيد بول لابيرج (كندا) .

١٢ - وكان سائر أعضاء المكتب قد تم انتخابهم في الدورة التنظيمية للجنة .

دال - إقرار جدول الاعمال

١٣ - أقرت اللجنة في جلستها ١١ جدول الاعمال التالي ليكون جدولا لاعمال الدورة ، وبصيغته الواردة في الوثيقة A/AC.232/6 :

١ - انتخاب أعضاء المكتب .

٢ - إقرار جدول الأعمال .

٣ - إعداد الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع .

٤ - الترتيبات الخاصة بالدورات المقبلة .

رابعا - إعداد الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع

١٤ - نظرت اللجنة في مسألة إعداد الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع (البند ٣ من جدول الأعمال) في جلساتها ١١ الى ١٧ ، المعقودة في ١٥ كانون الثاني/يناير وفي الفترة من ١٩ الى ٢٣ آذار/مارس ١٩٩٠ . وترد في المرفق الثاني قائمة بالوثائق المعروضة على اللجنة في إطار هذا البند .

١٥ - وفي الجلسة ١١ المعقودة في ١٥ كانون الثاني/يناير ، اعتمدت اللجنة المخطط الوارد في مرفق قرار الجمعية العامة ١٦٩/٤٤ ووافقت على إجراء مناقشة متعمقة للفروع الأول الى الخامس من المخطط .

١٦ - وفي الجلسة ١٢ المعقودة في ١٩ آذار/مارس ، أدلى وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية ببيان استهلالي .

١٧ - وأجرت اللجنة مناقشة عامة للبند في جلساتها ١٢ الى ١٧ ، المعقودة في الفترة من ١٩ الى ٢٣ آذار/مارس . وأدلى ببيانات ممثلو ايرلندا (بالنيابة عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في الاتحاد الاقتصادي الأوروبي) ، وبوليفيا (بالنيابة عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة الـ ٧٧) ، النرويج (بالنيابة أيضا عن آيسلندا والدانمرك والسويد وفنلندا) ، واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، والصين ، وكندا ، واليابان ، والجمهورية الديمقراطية الألمانية ، والسويد (بالنيابة أيضا عن آيسلندا والدانمرك وفنلندا والنرويج) ، وفنزويلا ، وجامايكا ، والدانمرك بالنيابة أيضا عن آيسلندا والسويد وفنلندا والنرويج ، وفنلندا بالنيابة أيضا عن آيسلندا والدانمرك والسويد والنرويج ، وجمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، واستراليا ، وبنغلاديش ، والولايات المتحدة الأمريكية ، وجمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية .

١٨ - كما أدلى ببيانات ممثلو منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ، ومنظمة العمل الدولية ، ومنظمة الصحة العالمية ، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، وصندوق النقد الدولي ، فضلا عن ممثل الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

١٩ - وأدلى ببيانات أيضا ممثلو مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، ومجلس الأغذية العالمي ، ومركز تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ، وصندوق الأمم المتحدة للسكان ، ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية الموئل ، ومفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة . وأدلى وكيل الأمين العام لشؤون حقوق الانسان ببيان .

خامسا - الترتيبات الخاصة بالدورات المقبلة

- في الجلسة ١٧ المعقودة في ٢٣ آذار/مارس ، قررت اللجنة أن تعقد دورتها رابعة في الفترة من ٤ الى ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٩٠ .

- وفي الجلسة نفسها ، قررت اللجنة أن تطلب الى الرئيس أن يعد ، بمساعدة من مانة العامة ، وثيقة عمل لكي تنظر فيها اللجنة في دورتها الرابعة ، مع مراعاة بيانات والآراء الصادرة ، خلال الدورة الثالثة للجنة ، عن الدول الاعضاء وعن أجهزة ؤسسات وهيئات منظومة الامم المتحدة .

- وأدلى ببيان ممثل كل من الجماهيرية العربية الليبية والجمهورية العربية سورية .

الجزء الثاني

الدورة الرابعة

سادسا - المسائل التنظيمية

ألف - افتتاح الدورة ومدتها

٢٣ - عقدت اللجنة دورتها الرابعة بمقر الامم المتحدة في ٤ و ٦ حزيران/يونيه وفي الفترة من ١٧ الى ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ . وقد عقدت اللجنة تسع جلسات (الجلسة ١٨ الى الجلسة ٢٦) .

٢٤ - وافتتح الدورة رئيس اللجنة .

باء - الحضور

٢٥ - مثلت في الدورة الدول الاعضاء التالية :

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	اندونيسيا
اثيوبيا	أنغولا
الارجنتين	أوروغواي
اسبانيا	أوغندا
استراليا	ايران (جمهورية - الإسلامية)
اكوادور	ايرلندا
ألمانيا (جمهورية - الاتحادية)	ايسلندا

ايطاليا
باراغواي
باكستان
البحرين
البرازيل
بربادوس
البرتغال
بلجيكا
بلغاريا
بنغلاديش
بنما
بوركينا فاصو
بوروندى
بولندا
بوليفيا
بيرو
تايلند
تركيا
ترينيداد وتوباغو
تشاد
تشيكوسلوفاكيا
توغو
تونس
جامايكا
الجزائر
الجماهيرية العربية الليبية
جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية
جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية
جمهورية تنزانيا المتحدة
الجمهورية الدومينيكية
الجمهورية الديمقراطية الالمانية

الجمهورية العربية السعودية
جيبوتي
الدانمرك
الرأس الاخضر
رواندا
رومانيا
زامبيا
زمبابوي
سان كيتس ونيفيس
سري لانكا
سنغافورة
السنغال
السودان
السويد
شيلي
الصين
العراق
عمان
غابون
غانا
غينيا - بيساو
فرنسا
الفلبين
فنزويلا
فنلندا
فييت نام
الكاميرون
كندا
كوبا
كوت ديفوار
كولومبيا
كينيا

لبنان
ليسوتو
مالي
ماليزيا
مصر
المغرب
المكسيك
ملاوي
المملكة العربية السعودية
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية
منغوليا
موريتانيا
موزامبيق
ميانمار
ناميبيا
النرويج
النمسا
نيبال
نيجيريا
نيوزيلندا
الهند
هندوراس
هنغاريا
هولندا
الولايات المتحدة الأمريكية
اليابان
اليمن
يوغوسلافيا
اليونان

٣٦ - ومثلت ، بمراقبين الدولتان غير العضوين التاليتان :

جمهورية كوريا
سويسرا

٣٧ - ومثلت هيئتا الأمم المتحدة التاليتان :

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
صندوق الأمم المتحدة للسكان

٣٨ - ومثلت الوكالات المتخصصة التالية :

منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة
منظمة العمل الدولية
صندوق النقد الدولي

منظمة الصحة العالمية
منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة
منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية

٢٩ - ومثلت أيضا الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

٣٠ - ومثلت المنظمتان الحكوميتان الدوليتان التاليتان :

لجنة الاتحادات الاوروبية
منظمة الوحدة الافريقية

٣١ - ومثل أيضا مجلس الاغذية العالمي .

جيم - انتخاب أعضاء المكتب

٣٢ - في الجلسة ٢١ المعقودة في ١٨ أيلول/سبتمبر ، انتخبت اللجنة بالتزكية السيد أول كريستيان هولث (النرويج) لشغل منصب نائب الرئيس الذي خلا بخروج السيدة بيتاني أرمسترونغ (كندا) .

٣٣ - وكان سائر أعضاء المكتب قد تم انتخابهم في الدورة التنظيمية للجنة .

دال - إقرار جدول الاعمال

٣٤ - في الجلسة ١٨ المعقودة في ٤ حزيران/يونيه ، أقرت اللجنة المخصصة جدول الاعمال التالي ليكون جدولا لاعمال الدورة ، بصيغته الواردة في الوثيقة A/AC.232/8 :

١ - إقرار جدول الاعمال .

٢ - إعداد الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الإنمائي الرابع .

٣ - اعتماد تقرير اللجنة المخصصة .

سابعا - إعداد الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع

٣٥ - نظرت اللجنة في مسألة إعداد الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع (البند ٣ من جدول الأعمال) في جلساتها ١٨ الى ٢٧ ، المعقودة في ٤ و ٦ حزيران/يونيه وفي ١٧ و ١٨ و ٢١ و ٢٤ و ٢٥ و ٢٦ و ٢٨ أيلول/سبتمبر و ٩ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٠ . وترد في المرفق الثاني أدناه قائمة بالوثائق المعروضة على اللجنة في إطار هذا البند .

٣٦ - وفي الجلسة ٢٠ المعقودة في ١٧ أيلول/سبتمبر ، أكد الرئيس في ملاحظاته الاستهلالية أهمية استئناف أعمال اللجنة ، وأورد مزيدا من التفاصيل بشأن وثيقة العمل التي كان قد طلب منه إعدادها للاستعانة بها والنظر فيها من قبل اللجنة (A/AC.232/10) . وقال إن الدول الأعضاء ووكالات منظومة الأمم المتحدة وفرت له الكثير من الإسهامات القيمة والمفيدة . ومع أن النقاط التي أشيرت في تلك الإسهامات لم تنعكس جميعها في الوثيقة بكل تفاصيلها ، فقد بذل قصارى جهده لوضع يده على مجال تركيزها الرئيسي بصورة متسقة بما يكفل لها أقصى قدر من المقبولية من جانب المجتمع الدولي . وأضاف قائلا إن مخطط الاستراتيجية ، بصيغته التي اعتمدتها اللجنة ، وفر هيكلا مفيدا للوثيقة . بيد أنه تم إجراء تغييرات طفيفة في تسلسل أجزائها بغية زيادة توضيح الرسالة التي تنقلها . وقال إنه استفاد أيضا من الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي ، وبخاصة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية بصيغته التي اعتمدتها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الثامنة عشرة (قرار الجمعية العامة دإ - ٣/١٨ ، المرفق) . وقال إن الإعلان يعد انعكاسا للالتزام السياسي ويوفر قوة الدفع اللازمة لإيلاء الاهتمام على سبيل الأولوية لقضايا التنمية . وهو أيضا الأساس الذي تقوم عليه الاستراتيجية والمعْبَر المؤدي اليها .

٣٧ - وأضاف قائلا إنه حاول أن يبث في الوثيقة ما يشعر هو بأنها الرغبة المشتركة لجميع الدول ، وهي الإعراب عن الطابع الملح للأهداف الإنمائية في العقد المقبل ، والتزام المجتمع الدولي بتعزيز هذه الأهداف من خلال الإجراءات التعاونية على الصعيدين الوطني والدولي . وأعرب عن رأيه بأن هناك رغبة حقيقية في ضمان أن توفر التسعينات تجربة طيبة في مجال التنمية العالمية وأن تعكس اتجاه جوانبها غير المواتية والتي سادت خلال فترة الثمانينات . وينبغي تطوير الجهود المبذولة في هذا الصدد تطويرا فعالا من حيث تواترها وشمولها وبلوغها هدف تحسين الأحوال المعيشية

لناس . وأشار الى أن الموضوع الرئيسي هو إقامة علاقة للتعزيز المتبادل بين النمو لاقتصادي والتنمية ، من ناحية ، وتحسين أحوال البشر ، من ناحية أخرى .

٣ - ومضى قائلا إنه لم يحاول أن يأخذ في الاعتبار التطورات الاخيرة في منطقة لخليج التي وصفها بأنها موضع قلق كبير وسيكون لها أثرها على التنمية العالمية . قد ارتأى انه ليس من الحكمة إيراد تقدير للحالة في الاستراتيجية ذاتها ، إذ أن لك الحالة لاتزال غير مؤكدة الى حد كبير . ومع ذلك فهو يدعو اللجنة الى أن توجه هتمامها الى هذه التطورات التي سيكون لها أثر على أهداف الاستراتيجية . وفي الوقت اته ، فإن الاحداث الاخيرة لا تؤثر على صحة الاستراتيجية واتجاهها الرئيسي عموما من يث ما تتطلبه من نُهج عامة . والواقع أنه لابد من ظهور مشاكل جديدة ومن حدوث تغير ي البارامترات ، لكنه رغم إدراكه التام لهذه الامور لم يتمكن من أخذها في الاعتبار لآن .

٢ - وقال إنه حاول أن يعكس في الوثيقة المفهوم المتعلق باستراتيجية إنمائية ولية بوصفها ممارسة قائمة على المشاركة بين مختلف الدول الاعضاء فيما يتعلق وضوع التنمية العالمية والتنمية المتعلقة بالبلدان النامية . وبالتالي فهو يأمل ي أن توفر الوثيقة أساسا مفيدا لمواصلة إعداد الاستراتيجية الإنمائية الدولية . أعرب عن أمله أيضا في أن يتم خلال الايام القليلة المقبلة إحراز تقدم كاف يمكن معه تماد الاستراتيجية من جانب الجمعية العامة في وقت مبكر .

٤ - وأدلى ببيانات ممثلو بوليفيا (بالنيابة عن الدول الاعضاء في الامم المتحدة تي هي أعضاء في مجموعة الـ ٧٧) ، وايرلندا (بالنيابة عن الدول الاعضاء في الامم متحدة التي هي أعضاء في الاتحاد الاقتصادي الاوروبي) ، والنرويج (بالنيابة عن دان الشمال الاوروبي) ، واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، والصين ، الولايات المتحدة الامريكية ، وايطاليا (بالنيابة عن الدول الاعضاء في الامم المتحدة تي هي أعضاء في الاتحاد الاقتصادي الاوروبي) ، وكندا ، وكولومبيا ، وباكستان ، رنسا ، ومصر ، والهند ، والجزائر .

١ - وفي الجلسة ٢٧ المعقودة في ٩ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ ، قام نائب رئيس لجنة المخصصة ، شفويا ، بتصويب مشروع النص المقترح من الرئيس على أساس مشاورات غير الرسمية (A/AC.232/L.14/Rev.1) .

٤٢ - وفيما يلي نص التصويبات :

(أ) الفقرة ٣٢ ، السطر السادس ، يستعاض عن كلمة "وتجنب" بكلمة "ولتجنب" ؛

(ب) الفقرة ٥٩ ، السطر الرابع ، يستعاض عن عبارة "في سعيها" بعبارة "فيما يتعلق بسعيها" ؛

(ج) الفقرة ٧٩ ، السطر الثالث ، يستعاض عن عبارة "لهذه الاهداف" بعبارة "لهذا الهدف" .

٤٣ - وفي الجلسة نفسها ، أدلى ببيان ممثل كل من الولايات المتحدة الامريكية ، واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، والمغرب ، وكولومبيا .

٤٤ - وبناء على اقتراح الرئيس ، قررت اللجنة المخصصة أن توصي الجمعية العامة باعتماد النص المقترح للاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الإنمائي الرابع ، الوارد في الوثيقة A/AC.232/L.14/Rev.1 ، بصيغته المصوبة شفويا .

٤٥ - وأدلى ببيان ممثل كل من بوليفيا (بالنيابة عن الدول الاعضاء التي هي أعضاء في مجموعة الـ ٧٧) ، واليابان ، وايطاليا (بالنيابة عن الاتحاد الاوروبي) ، وكندا ، والسويد (بالنيابة أيضا عن ايسلندا والدانمرك وفنلندا والنرويج) ، والصين .

ثامنا - اعتماد تقرير اللجنة

٤٦ - في الجلسة ٢٧ المعقودة في ٩ تشرين الاول/اكتوبر ، اعتمدت اللجنة مشروع التقرير (A/AC.232/L.13) المتعلق بدورتيها الثالثة والرابعة بصيغته المنقحة شفويا ، وأذنت للمقرر بإكمال التقرير لتقديمه الى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والاربعين .

المرفق الاول

النص المقترح للاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الإنمائي الرابع

أولا - الديباجة

١ - نحن ، الدول الاعضاء في الامم المتحدة ، نعتمد الاستراتيجة الإنمائية الدولية التالية ونعلن أن الفترة من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ إلى ٣١ كانون الاول/ديسمبر ٢٠٠٠ هي عقد الامم المتحدة الإنمائي الرابع . ويوفر توافق الآراء الذي تم التوصل إليه في الإعلان الذي اعتمد في الدورة الاستثنائية الثامنة عشرة للجمعية العامة (القرار دإ - ٣/١٨) الاساس لهذه الاستراتيجية . ونتعهد فرادى وجماعات باتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذ الاستراتيجية الإنمائية .

٢ - إن أهداف ومرامي الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الإنمائي الثالث لم يتحقق معظمها . فلقد قوضت التطورات السلبية غير المتوقعة التي طرأت على الاقتصاد العالمي دعائم النمو الذي كان متوقعا . ذلك لأن السنوات الاولى من الثمانينات شهدت حدوث انتكاس في البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي . وعلى الرغم من استئناف النمو في تلك البلدان في عام ١٩٨٣ واستمراره بمعدل متوسط وبودن تضخم تقريبا خلال الجزء المتبقي من العقد ، فقد تميزت تلك الفترة بحدوث اختلالات خارجية ومالية ملحوظة ، وبارتفاع مستوى البطالة نسبيا في تلك المجموعة من البلدان . كما انخفضت معدلات النمو في بلدان أوروبا الشرقية حيث تبينت بدرجة متزايدة الحاجة إلى إجراء تغييرات هيكلية ، مما أدى ، بحلول نهاية العقد ، إلى إدخال تغييرات اقتصادية وسياسية هائلة فيها . وعادت التجارة العالمية تسير في طريق النمو السريع نسبيا في النصف الثاني من الثمانينات . أما بالنسبة للبلدان النامية ، فقد تميزت البيئة الاقتصادية الخارجية عموما خلال العقد بانخفاض تدفق الموارد ، وهبوط أسعار السلع الاولية ، وارتفاع أسعار الفائدة ، وزيادة الحواجز التي تعترض الوصول إلى الاسواق . وخلال الثمانينات ، كان متوسط النمو عموما في البلدان النامية يبلغ ٣ في المائة سنويا بينما كان متوسط نمو الدخل الفردي فيها يبلغ ١ في المائة . وبالقياس ، فإن متوسط النمو عموما في تلك البلدان خلال الستينات والسبعينات كان يبلغ ٥,٥ في المائة بينما كان متوسط نمو الدخل الفردي فيها يبلغ ٣ في المائة .

٣ - وعلى الرغم من هذه الخلفية ، نجح بعض البلدان النامية ، ومنها عدد من البلدان الاكبر والافقر ، في الحفاظ على معدل سريع نسبيا من النمو والتغيير . ولكن بالنسبة لمعظم البلدان النامية الاخرى ، تميز العقد بانخفاض معدلات النمو ، وانحدار مستويات المعيشة ، وزيادة حدة الفقر . وأدت أزمة الديون التي نشأت في عام ١٩٨٢ إلى شبه توقف في الإقراض الصافي من المصارف التجارية . وكان تحويل الموارد المالية الصافية إلى البلدان المدينة سلبيا ، وقلت قدرة تلك البلدان على خدمة الديون بعد أن ارتفعت أسعار الفائدة وتدهورت معدلات التبادل التجاري . ونتيجة لذلك ، كان معدل النمو عموما في البلدان النامية التي تواجه صعوبات في خدمة الديون ١,٥ في المائة فقط خلال الفترة ١٩٨١ - ١٩٩٠ . وشهد عقد الثمانينات اتساع الفجوة بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة . وشهد أيضا توترات وصراعات سياسية وكوارث طبيعية وكوارث من صنع الإنسان كانت باهظة التكاليف وأشاعت اضطرابا .

٤ - ولن تكون التسعينات عقدا انمائيا ما لم يتغير هذا السجل من الانجازات غير المرضية من حيث التقدم والاداء . وقد أجمعت اسقاطات وكالات منظومة الامم المتحدة على ضرورة ادخال تغييرات أساسية على السياسات لئلا يكون مصير العقد المقبل مماثلا للعقد الماضي . فمع أنه من المتوقع أن يحقق بعض بلدان آسيا نموا سريعا نسبيا ، فإن الاحتمالات المتوقعة لبلدان أخرى ، خاصة في افريقيا وامريكا اللاتينية ، هي أن تعاني من الركود المستمر .

٥ - وهذه الاحتمالات مفعمة بالخطر . فالنمو السكاني وتزايد القوى العاملة عموما وعدد الشباب بينها فضلا عن تعاظم الآمال المرتبطة بانتشار التعليم وأثر الاتصالات تفرض ضغوطا شديدة على النسيج السياسي والاجتماعي للبلدان النامية . وما لم تخف حدة هذه الضغوط بتحسينات حاسمة في خطى وطابع التنمية ، فقد ينتشر الكرب الاقتصادي والاضطراب السياسي والاجتماعي ، لا داخل الحدود الوطنية فحسب ، بل وفيما يتجاوزها أيضا ، وقد يؤثر على سلم واستقرار العالم أجمع . وفي كثير من البلدان النامية التي عانت من ركود أو تدهور الظروف الاقتصادية في الثمانينات ، أصبح الفقر المدقع أوسع انتشارا ، وتدهورت ظروف التغذية والامن الغذائي ، وفرص العمالة ، والتعليم ، والرعاية الصحية ، ومعدل وفيات الرضع ، والإسكان ، ومرافق النظافة العامة . وأدى انحدار مستويات المعيشة والخدمات الاجتماعية إلى تصاعد الاضطراب السياسي في كثير من البلدان .

٦ - ولقد بدأ ترابط الشعوب يتخذ بسرعة طابعا يتجاوز الصلات التجارية والمالية وحدها . فهناك اتجاهات قوية نحو مزيد من الانفتاح في انتقال الأموال والسكان والافكار في مختلف أنحاء العالم . وطوال العقد الماضي زاد انتشار العنف والاضطراب الاجتماعي والإرهاب . وتؤدي الصراعات والاضطرابات إلى نزوح لاجئين ومهاجرين دوليين ، كما تثير مشاكل خاصة بالرقابة على الحدود وقبول واستيعاب المهاجرين في البلدان المتلقية . ويوجد الاتجار غير المشروع في المخدرات صلة بين الفقر والمشاكل الاجتماعية السائدة في البلدان الغنية من ناحية ومشاكل المنتجين الذين لا تكفي محاصيلهم التقليدية لسد الرمق من ناحية أخرى . وفي كثير من الاحيان يتسع نطاق الاخطار البيئية والأوبئة وتتخذ طابعا عالميا . وهذه وغيرها من المشاكل ذات الصلة لا يمكن إلا أن تتفاقم بفعل الضائقات والتوترات الاقتصادية وفشل عملية التنمية في البلدان النامية . ومن ثم فإن هناك مصلحة حيوية للمجتمع الدولي كله ، ببلدانه الغنية والفقيرة على السواء ، في أن يكون عقد التسعينات هو حقا عقد اجتماعي في جميع أنحاء العالم .

٧ - ويمكن بل يتعين تغيير احتمالات التسعينات ، المقدّرة على أساس استمرار السياسات الحالية . وسيكون تنشيط عملية التنمية وتعجيلها في صالح جميع البلدان . فبوسع البلدان النامية أن تقدم زخما قويا للتجارة العالمية وللاستثمار ، وأن تسهم في تعزيز الاقتصاد العالمي واستقراره . وهي تمثل بالفعل جزءا كبيرا من أسواق البلدان المتقدمة النمو . ولقد طرأت تطورات كبيرة على المسرح الدولي تتيح فرصا جديدة لعكس مسار الاتجاهات التي سادت في الثمانينات . فاسترخاء التوترات الدولية يتيح فرصة لتخفيض الانفاق العسكري على صعيد العالم ، وتخفيض الضغوط على الاقتصادات الوطنية ، وتخصيص المزيد من الموارد لمكافحة الفقر في العالم . وبعد أن خمد الصراع الأيديولوجي أخذ جو التعاون يميل إلى التحسن على كافة المستويات . ولا توجد وصفة عالمية تؤمّن النجاح للتنمية . ولكن هناك تقاربا متزايدا في الآراء بدأ يظهر فيما يتعلق بالنهج الفعالة تجاه التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفيما يتعلق بالاسهامات التي يمكن أن يقدمها القطاعان الخاص والعام والأفراد والمؤسسات والحقوق والحريات الديمقراطية في عملية التنمية .

٨ - ويتوفر زخم قوي للتعاون العالمي بفضل ادراك النتائج العالمية المترتبة على مشاكل البيئة وارتباطها بوجود التنمية وانعدامها ، وبفضل ازدياد الوعي بالاخطار المهددة لأمن الدول التي قد تنشأ من جراء الاحباط والتوتر في البلدان النامية . وينطوي تعزيز التكامل في أوروبا وأمريكا اللاتينية على السواء ، الذي يُتوقّع أن

يتحقق في التسعينات ، على إمكانية تعزيز الاقتصادات الرئيسية وقدرتها على دعم النمو الاقتصادي العالمي ، شريطة أن يقترن بالانفتاح على العالم الخارجي . ويمكن أن يسهم اصلاح وإعادة تشكيل هيكل اقتصادات أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي وادماجها في الاقتصاد العالمي في تعزيز التجارة العالمية واضفاء طابع دينامي عليها . ويتيح ايضا توثيق التعاون والتكامل بين البلدان النامية ذاتها فرصة لزيادة قوة عملية التنمية . ولا يقل أهمية عن ذلك أن التقدم السريع في مجالات العلم والتكنولوجيا وفي الاتصالات العالمية يفتح آفاقا جديدة لتحسين الانتاجية ، وإدخال تغييرات هيكلية ، ودفع عجلة التنمية .

٩ - ولا تكفل هذه التغييرات في حد ذاتها عكس مسار الاتجاهات الحالية ولا أن يكون هناك فرق ملحوظ بين تجربة التنمية في العقد الجديد وتجربة التنمية في الثمانينات . فما لم تستغل الفرص ، ستنشأ أخطار تتمثل في إضفاء طابع هامشي على دور كثير من البلدان النامية في الاقتصاد العالمي واضعاف التركيز على التنمية بوصفها هدفا للتعاون الاقتصادي الدولي . ولكن هذه التغييرات توفر إطارا جديدا لاتخاذ القرارات ورسم السياسة واتباع نُهُج يمكن أن تعكس مسار تجربة الثمانينات . كما أنها تفسح المجال لوضع وتنفيذ استراتيجية إنمائية دولية ترمي إلى إطلاق امكانات التنمية الهائلة الموجودة في البلدان النامية وفي الاقتصاد العالمي .

١٠ - ويتضمن الإعلان الذي اعتمد في دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثامنة عشرة تعهدا بأن الدول الاعضاء "ستسعى إلى اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لعكس مسار الاتجاهات غير المواتية التي سادت في الثمانينات ، ومواجهة تحديات التسعينات ، والانتقال إلى عقد أكثر انتاجا" ، مع التسليم بأن "تلك التدابير ينبغي أن تأخذ بعين الاعتبار مسؤولية كل بلد عن تنميته الذاتية ، كما ينبغي أن تكون متفقة مع قدرته ومدى تأثيره على الاقتصاد الدولي" . وكما حدث في الثمانينات ، فلا شك أن الاحداث التي لا يمكن التنبؤ بها اليوم سوف يكون لها تأثير كبير على العقد المقبل . وهذه استراتيجية مرنة تسعى قبل كل شيء إلى الاعراب عن تفهم متفق عليه للقضايا والتحديات والاعمال والالتزامات ، على أساس مبادئ للعمل الوطني والدولي ستظل صالحة على الدوام .

١١ - وعلى البلدان أن تُكيِّف سياساتها الوطنية لكي تُيسِّر التبادل الانفتاحي ومرونة الاستجابة للاقتصاد العالمي المتغير . فللسياسات الوطنية الفعالة دور هام في تحقيق نمو اقتصادي مستمر وغير تضخمي في جميع البلدان . وينبغي أن تكون هذه

السياسات داعمة للاستثمارات وداعمة لكفاءة تخصيص وتعبئة الموارد من أجل تحقيق نمو مستمر .

١٢ - وفي ضوء هذه الخلفية تتفق الدول الأعضاء على تحقيق الأهداف والمرامي التالية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع .

ثانيا - المرامي والأهداف

١٣ - يتمثل الهدف الرئيسي للاستراتيجية في كفالة جعل التسعينات عقدا للتنمية المُعجِّلة في البلدان النامية وللتعاون الدولي المعزز . فهذا العقد ينبغي أن يشهد تحسنا كبيرا في حالة البشر في البلدان النامية وتضييقا للفجوة القائمة بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة . ومن الواجب أن يكون عقدا يتوصل فيه المجتمع العالمي إلى طرق لتلبية احتياجاته دون الانحطاط بالبيئة . وللاستراتيجية أيضا أهداف اجتماعية وسياسية هامة . فالتنمية خلال العقد ينبغي أن تعزز مشاركة جميع الرجال والنساء في الحياة الاقتصادية والسياسية ، وأن تحمي الهويات الثقافية ، وأن تكفل للجميع الوسائل الضرورية للبقاء . وكل بلد مسؤول عن السياسات الاقتصادية الخاصة به التي يتبعها لتحقيق التنمية ، وفقا لأحواله وظروفه المحددة ، وعن حياة جميع مواطنيه ورخائهم . وينبغي لهذه الاستراتيجية أن تساعد في توفير بيئة تدعم تطور النظم السياسية في كل مكان ، على أساس الموافقة واحترام حقوق الانسان ، فضلا عن الحقوق الاجتماعية والسياسية ، وتطور نظم قضائية تحمي جميع المواطنين .

١٤ - وتحقيقا لهذه المقاصد الأساسية يجب الوفاء بست غايات مترابطة فيما بينها ، وهي :

(أ) تسارع معدل النمو الاقتصادي بشكل بارز في البلدان النامية ؛

(ب) عملية انمائية تستجيب للاحتياجات الاجتماعية ، وتتوخى الحد من الفقر المدقع بشكل ملموس ، وتشجع تنمية الموارد البشرية والمهارات واستخدامها ، وتكون سليمة وقابلة للاستمرار من الوجهة البيئية ؛

(ج) تحسين النظم الدولية المتعلقة بالشؤون النقدية والمالية والتجارية ، من أجل دعم عملية التنمية ؛

(د) تهيئة جو من القوة والاستقرار في الاقتصاد العالمي ، وتوفير إدارة سليمة للاقتصاد الكلي ؛ على الصعيدين : الوطني والدولي ؛

(هـ) تعزيز التعاون الانمائي الدولي بشكل حاسم ؛

(و) بذل جهد خاص لمعالجة مشاكل أقل البلدان نموا ، وهي أضعف البلدان النامية .

١٥ - وهذه المرامي والاهداف تفرض تحديا كبيرا . فهي تتطلب بذل جهود جادة ومتفانية من قِبَل جميع البلدان . وتقع على البلدان النامية نفسها مسؤولية بذل الجهد الهائل اللازم من أجل تعبئة امكانيات شعوبها ، وتحديث وتنويع اقتصاداتها ، وتحديد مقاصد طموحة لها في مجال وضع الأساس الذي تستند اليه التنمية : المهارات التقنية والإدارية ، والقدرات الصناعية والزراعية ، والخدمات الحكومية الفعالة . وتنمية الموارد البشرية ، وتنظيم المشاريع ، والابتكار والتطبيق النشط للعلم والتكنولوجيا في إطار من الحرية السياسية ، واحترام حقوق الانسان والعدل والانصاف ، هي جميعا أمور أساسية ، ذات أهمية للنمو والتنمية . ولقد حددت الاستراتيجية عددا من المجالات التي تتميز بأولوية خاصة هي : استئصال الفقر والجوع ، وتنمية الموارد البشرية والمؤسسات ، والسكان ، والبيئة ، والاغذية والزراعة . والسعي إلى تحقيق الغايات المرجوّة في هذه المجالات يستدعي اتخاذ اجراءات حاسمة قوية ، واتباع أساليب للتنمية من شأنها ايجاد علاقة تآزرية بين النمو الاقتصادي السريع والاهداف الاجتماعية .

١٦ - بيد أن جهود البلدان النامية يسهل أن تتعطل بسبب وجود بيئة خارجية غير مؤاتية . فهي ستتعطل لو حدثت صدمات خارجية مفاجئة تؤدي إلى اهلاك غالبية انتاجها الوطني وايراداتها الخارجية ، مثلما حدث للكثير منها في الثمانينات . فكافة البلدان تعيش في البيئة الاقتصادية الدولية ، ولكن غالبية البلدان النامية مازالت غير متكاملة معها بشكل تام ، كما أنها شديدة الحساسية لعدم استقرار هذه البيئة . وكثيرا منها أسير أغلال مشكلة الديون الخارجية والانخفاض في تدفقات الموارد الخارجية والهبوط الشديد في معدلات التبادل التجاري وتزايد الحواجز التي تحول دون الوصول إلى الاسواق . وثمة التزامات هائلة تقع على عاتق البلدان الصناعية ، فتؤثر على البيئة الاقتصادية الدولية وأداء الاقتصاد الدولي ، كما أنها شريكة في التعاون الدولي لاغراض التنمية . وتوجد كذلك التزامات هائلة تتحملها شبكة المنظمات

الدولية ، إذ أن عليها أن توسّع من نطاق دورها في تشجيع التنمية وأن تفي بهذا الدور . فالبلدان النامية لا يمكن لها أن تزدهر إلا في إطار اقتصاد عالمي يتسم بالاستقرار والتقدم ؛ والمجتمع العالمي لا يمكن له ، على النقيض من ذلك ، أن يجد مستقبلا يتسم بالأمن والرخاء إلا إذا كفل للبلدان النامية التقدم الاقتصادي والاجتماعي والسياسي .

١٧ - وبلوغ مقاصد الاستراتيجية يتطلب ما يتجاوز تحقيق زيادات حدّية في معدلات النمو . فالبلدان النامية يجب أن تتمكن من القيام ، تدريجيا ، بتوليد الموارد اللازمة لكفالة عمالة فسيحة في إطار قوة عمل متسارعة النمو ، وبالتغلب على الجوع والمرض والجهل ، وبرفع مستويات المعيشة . وثمة حاجة إلى عكس اتجاه التيارات السلبية التي شهدتها في الثمانينيات ، وكذلك إلى تهيئة الظروف لنوع من التنمية يرمي إلى إحداث تحوُّل حقيقي ، ويتجاوز مجرد ابقاء السكان المتزايدين عددا دون حافة المجاعة . ولقد حان الوقت للانتقال من مرحلة التكيف مع صدمات الثمانينات إلى مرحلة وضع الأسس لموجة جديدة من التنمية . وينبغي زيادة معدلات النمو بشكل كبير خلال هذا العقد في معظم البلدان النامية . أما أهداف النمو فإنها ستختلف من بلد لآخر . ففيما يتعلق بالبلدان القليلة نسبيا التي حققت نموا مرضيا في الثمانينات ، يتمثل الهدف في دعم التقدم وضمان استمراره . أما بالنسبة للبلدان الكثيرة التي تعطل فيها النمو ، فالشرط الأول اللازم هو العودة إلى طريق الازدهار بحيث لا يقتصر النمو الاقتصادي على مجاراة نمو السكان ، بل يتجاوزه بكثير . وفي النصف الثاني من العقد ، ينبغي أن تكون قد وضعت الأسس لمعدلات نمو أعلى . وعلى أساس خبرة بعض البلدان ، يُعتبر أن معدل نمو مطردا ، بنسبة ٧ بالمائة ، من شأنه أن يوفر الشروط اللازمة لتحوُّل حقيقي في الاقتصاد ، مع زيادات سريعة في العمالة المنتجة والقضاء على الفقر وأن يوفر الموارد اللازمة لحماية البيئة .

١٨ - وسيعكس ارتفاع معدلات النمو في البلدان النامية التقدم المحرز في بضع قطاعات الاقتصاد وفي متابعة الأهداف الاجتماعية وغيرها . ومع أن الاستراتيجية لا ترمي إلى تحديد أهداف قطاعية شاملة ومترابطة ، يتعيّن على البلدان النامية ككل أن تحققها ، فإن كثيرا من عناصرها قد عولج ، في مختلف أجزاء منظومة الأمم المتحدة . وهي تشمل فيما تشمله مجالات من قبيل العمالة والصحة ، والمرأة والطفل ، والصناعة والتكنولوجيا ، والزراعة والأغذية ، والسكان ، والتعليم والثقافة ، والمآوي والمستوطنات ، والاتصالات السلكية واللاسلكية ، والنقل بما فيه الشحن ، والبيئة . وثمة استراتيجيات وخطط قطاعية قد تمّت الموافقة عليها من جانب الحكومات من أجل

تيق منجزات كبيرة . وبعد ترجمة هذه الاستراتيجيات والخطط إلى غايات وأهداف جهود الوطنية والدولية ، ثبتت أهمية هذه الاهداف الطموحة والعملية في تركيز سياسات ورصد التقدم . وهي أيضا تذكّر بما يمكن احرازه من تقدم خلال عقد من زمن إذا توفّر التزام سياسي قوي وكانت هناك جهود متفانية .

- وينبغي للاستراتيجية أن تنظر إلى ما وراء تلك العقبات القائمة في الوقت حاضر . فعقد واحد لا يكفي لإحداث المعجزات ، ولكن عقدا حقيقيا من التنمية من شأنه يحدث تغييرا كبيرا في الحالة العالمية ونحن على أبواب القرن القادم . وثمة اكل انمائية خطيرة لا تزال قائمة ، ولكن الورطة المرهقة التي شهدها الماضي قريب سوف تنتهي في الكثير من البلدان النامية . فمستويات المعيشة في هذه بلدان سوف ترتفع بدلا من أن تنخفض ، كما أن جيل الشباب سيجد العمالة بدلا من لهث وراء البقاء ، وذلك علاوة على دفع الفقر والجوع إلى الوراء ، لا إلى الامام . ن شأن انعاش الاستثمار أن يضع أساسا للنمو في القرن القادم ، كما أن طاقات واهب الشعوب في البلدان النامية سوف تسخّر في بناء مستقبلهم . والعالم كله سوف بح أكثر أمنا ورخاء إذا لم تستمر الاتجاهات الحالية . كما أن استمرار فشل تنمية في العقد القادم يُعد دعوة لمزيد من الاضطراب على الصعيد العالمي .

ثالثا - السياسات والتدابير

- ينبغي للسياسات والتدابير اللازمة لدعم وتحقيق الاستراتيجية أن تعكس الطابع مُلح لغاياتها وأهدافها . فلا بد لها من أن ترمي إلى تعجيل النمو وتركيز الاهتمام ى القضايا ذات الاولوية الخاصة في عملية التنمية ، وأن تستجيب للحالات ستثنائية ، بما فيها حالات أقل البلدان نموا . وفي كل مجال من المجالات ، توجد اسات وتدابير هامة يجب اعتمادها في سياق وطني ، وذلك على يد البلدان النامية سها . وثمة سياسات وتدابير هامة أيضا بنفس الدرجة من الاهمية ينبغي الاضطلاع بها قِبَل البلدان المتقدمة النمو في إطار التعاون الدولي من أجل التنمية . وينبغي مجتمع الدولي ككل أن يقوم بتعزيز النظم التي تدعم الاداء السليم للاقتصاد العالمي ملية التنمية . ومن ثم فإن الاستراتيجية الانمائية الدولية لها أهميتها بالنسبة ميع البلدان ، وعلى هذه البلدان أن تكرّس أقصى جهودها من أجل متابعة أهداف هذه ستراتيجية في حدود قدراتها ومسؤولياتها . والاستراتيجية لا تتطلب أي تضحيات غير زية من أي بلد من البلدان . وفي نطاق وجوب استخدام الموارد العامة من أجل السعي حقيق أهداف هذه الاستراتيجية ، تمثّل هذه الموارد استثمارات من أجل تهيئة مستقبل

عالمي أفضل ، وهي استثمارات ضئيلة للغاية بالمقارنة مع معدلات ميزانيات الدفاع الحالية .

ألف ـ تنشيط التنمية

١ - أُطر السياسة الاقتصادية ، والدَّيْن الخارجي ، والتمويل الانمائي ، والتجارة الخارجية ، والسلع الاساسية

٣١ - إن تنشيط التنمية والتعجيل بها يتطلبان توفر بيئة اقتصادية دولية دينامية وداعمة ووجود سياسات حازمة على الصعيد الوطني . ومن شأن التنمية أن تصاب بالاخفاق في غياب أحد هذين المتطلبين . ومن ثم ، فإن السياسات والتدابير اللازمة للتسعينيات يجب أن تشمل كلا الجانبين . وهناك أهمية قصوى لتهيئة بيئة اقتصادية خارجية داعمة . فعملية التنمية لن تنال زخما ، إذا كان الاقتصاد العالمي مفتقرا إلى الدينامية والاستقرار ومحاطا بالشكوك . كما أنها لن تنال أي زخم إذا كانت البلدان النامية مثقلة بالمديونية الخارجية ، وإذا لم يكن التمويل الانمائي كافيا ، وإذا كانت هناك عقبات تحد من الوصول إلى الاسواق ، وإذا استمر الانخفاض في أسعار السلع وفي المعدلات التجارية للبلدان النامية . ولقد كان سجل الثمانينيات سلبيا ، بشكل أساسي ، بالنسبة لكل من هذه النقاط ، وهو بحاجة إلى عكس اتجاهه . ومن ثم ، فإن السياسات والتدابير اللازمة لتهيئة بيئة دولية تتسم بقوة دعمها للجهود الانمائية في التسعينيات تشكل جزءا هاما من الاستراتيجية . وكذلك أيضا شأن السياسات الوطنية المرسومة للتنمية . والعناصر الاساسية لهذه السياسات والتدابير واردة أدناه .

إطار السياسة الاقتصادية

٣٢ - لا يمكن إنعاش التنمية خلال عقد التسعينات إلاَّ في نطاق أطر داعمة للسياسة الاقتصادية الشاملة على الصعيدين الوطني والدولي على السواء . وتتسم عملية الإدارة السليمة للاقتصاد العالمي من حيث الاقتصاد الكلي بأهمية بالغة . وتقع على عاتق البلدان الصناعية الرئيسية ، التي تحدد بسياساتها ، بشكل عام ، البيئة الاقتصادية الدولية ، مسؤولية خاصة في إيجاد بيئة اقتصادية دولية مستقرة يمكن التنبؤ بأحداثها ، ويمكن للتنمية أن تنجح فيها . وكانت بيئة الثمانينات غير المؤاتية للتنمية تعود جزئيا الى تطبيق سياسات تقييدية في السنوات الاول من العقد تستهدف مكافحة التضخم على حساب النمو . وتؤثر البلدان الصناعية الرئيسية تأثيرا عميقا

على النمو الاقتصادي العالمي والبيئة الاقتصادية الدولية . وينبغي لهذه البلدان أن تواصل جهودها المبذولة من أجل تعزيز النمو المستمر وتضييق أوجه الاختلال بطريقة يمكن أن تعود بالفائدة على بلدان أخرى . وينبغي لتنسيق السياسات الاقتصادية الكلية أن يراعي تماما اهتمامات وشواغل جميع البلدان ، وبخاصة البلدان النامية . وينبغي بذل الجهود من أجل تعزيز فعالية المراقبة المتعددة الأطراف الرامية الى تصحيح أوجه الاختلال الخارجية والمالية الحالية ، وتعزيز النمو غير التضخمي القابل للإدامة ، وتخفيض أسعار الفائدة الحقيقية وجعل أسعار الصرف أكثر استقرار وزيادة الفرص المتاحة للوصول الى الاسواق .

٢٣ - وينبغي للسياسات التي تتبعها البلدان المتقدمة النمو في ميدان الاقتصاد الكلي أن تولي اعتبارا لاهتمامات وشواغل البلدان النامية . ولقد تضررت البلدان النامية في الثمانينات تضررا كبيرا من جراء ارتفاع الاسعار الحقيقية للفائدة ومن التقلبات المتكررة في أسعار صرف العملات الرئيسية .

٢٤ - وإطار السياسة الاقتصادية للبلدان النامية يساعد على تشكيل البيئة الوطنية للتنمية ولابد له من مراعاة أهداف كل بلد وأولوياته وظروفه الخاصة . بيد أن التعجيل بالتنمية يقتضي بذل جهود جهيدة على عدد من الجبهات . فهناك حاجة الى وضع سياسات محددة تستهدف زيادة المدخرات المحلية ، ورفع مستوى الاستثمارات ، بالإضافة الى زيادة عائدات الاستثمارات . وينبغي أن تنجح السياسات الوطنية في احتواء الضغوط التضخمية التي كثيرا ما تترتب عليها آثار اقتصادية واجتماعية سلبية تعرقل عملية التنمية . ويتطلب ذلك وضع نظام نقدي ومالي يستهدف تعزيز استقرار الاسعار ، وتحقيق التوازن الخارجي ، والمحافظة على أسعار صرف واقعية دون اللجوء الى تخفيض أسعار العملة بصورة متكررة ، الذي يسفر في كثير من الاحيان عن نتائج معاكسة تعوق الاستقرار الاجتماعي ومعدلات التبادل التجاري في البلدان النامية .

٢٥ - ويجب أيضا أن توجه السياسات الوطنية الى تعبئة جميع الطاقات والدوافع الكامنة من أجل التنمية في البلدان النامية ، والى تعزيز الكفاءة في توزيع الموارد ، والى الاستفادة من الفرص التي تتيحها البيئة الاقتصادية العالمية المتغيرة أمام التبادل التجاري ، والاستثمار ، وتحقيق التقدم العلمي والتكنولوجي . ويعتبر الدور الذي يؤديه القطاع العام في العملية الإنمائية دورا أساسيا . ويتعين إزالة العقبات التي تعوق التقدم والتي يسببها قصور البيروقراطية ، والقيود الموضوعة على الإدارة وقيام المؤسسات العامة بفرض ضوابط مفرطة وتجاهل أحوال

الاسواق . وينبغي للمحيط السياسي أن يشجع ، في إطار الاهداف الوطنية ، على مساهمة القطاع الخاص مساهمة بنّاءة ، وأن ينشط روح تنظيم المشاريع والابتكار ، ويزيد من مشاركة الشعب على كافة المستويات في عملية التنمية . كما يجب أن يوفر مجالا لعمل القوى السوقية ولوضع تسعيرات واقعية كوسيلة لتحقيق فعالية أكبر وسلامة أفضل في توزيع الموارد . ويجب ، أيضا ، أن يمكّن إطار السياسة الوطنية ، البلدان النامية من الاستفادة الى أقصى حد من الفرص المتاحة لها في ميدان التجارة الدولية والاستثمارات الاجنبية ، فضلا عن تمكينها من تعزيز التعاون فيما بينها . ويمكن تعزيز فعالية ومرونة أطر السياسة الوطنية في بيئة تتطور فيها المؤسسات السياسية والنظم القانونية الى الأفضل . ويمكن تعزيز ذلك بظروف تسمح بتخفيض النفقات العسكرية ، ومن ثم ، تحويل الموارد المحررة الى التنمية الاجتماعية والاقتصادية .

الدين الخارجي

٢٦ - لن يمكن تنشيط التنمية بالنسبة لبلدان نامية متعددة دون إيجاد حل مبكر ودائم لمشاكل المديونية الخارجية ، مع مراعاة أن أعباء الديون الخارجية تمثل مشكلة كبيرة بالنسبة لكثير من البلدان النامية . وقد أدى عبء مدفوعات خدمة الديون الذي تتحمله تلك البلدان الى فرض قيود شديدة على قدرتها على التعجيل بالنمو ومكافحة الفقر ، والى تقليص مستوى الواردات والاستثمارات والاستهلاك . وظهرت المديونية الخارجية كعامل رئيسي أدى الى الأزمة الاقتصادية في البلدان النامية ؛ فقد حدث تحويل كبير صاف للموارد من البلدان النامية الى البلدان المتقدمة النمو ، مما حرم البلدان النامية من موارد هي في أشد الحاجة اليها لعملية التنمية . وينبغي ألا يؤدي الفشل الطويل في حل مشاكل الديون الدولية الى عرقلة التنمية في عقد التسعينات . وبناء عليه ، ينبغي ، مع بداية عقد التسعينات ، الاستمرار في إيلاء اهتمام عاجل لإيجاد حل دائم وعام لهذه المشاكل . ويتعين إيجاد حلول مبتكرة وتخفيف وطأة العبء خلال السنوات الأولى من العقد .

٢٧ - وينبغي القيام ، على نطاق واسع ، بتنفيذ المبادرات والتدابير ، التي اتخذت مؤخرا لتخفيض الديون المتراكمة والمدفوعات المتصلة بخدمتها أو للتخفيف من عبء ديون البلدان النامية . وينبغي أن تستهدف تدابير التخفيف استئناف النمو والتنمية على نحو نشط في هذه البلدان وطرق جميع أنواع الديون الشنائية للبلدان النامية المدينة . وينبغي التفكير بصورة جدية في مواصلة العمل على إيجاد حل موجّه نحو النمو لمشاكل البلدان النامية التي تواجه صعوبات في خدمة ديونها ، بما في ذلك البلدان المدينة أساسا لجهات دائنة رسمية أو لمؤسسات متعددة الاطراف .

٢٨ - ويعتبر إيجاد حل لمشاكل الديون مسؤولية مشتركة بين البلدان المدينة والدائنة ، والمصارف التجارية والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف . وينبغي أن تواصل البلدان المدينة بذل الجهود لتحقيق الكفاءة والعودة إلى طريق النمو المستمر وذلك باعتماد سياسات اقتصادية وطنية ملائمة ، والبلدان الدائنة مدعوة إلى أن تعيد النظر في سياساتها الضريبية وفي ممارساتها التنظيمية والمحاسبية بغية تيسير العمليات المتعلقة بخفض الديون التجارية وخدمة الديون ، وينبغي أن تواصل المؤسسات المالية المتعددة الأطراف تقديم الدعم لعروض خفض الديون وخدمة الديون ، مع توخي المرونة اللازمة ، وفقا لمبادئها التوجيهية المعمول بها . وينبغي أن تدعم البلدان الدائنة السياسات الموجهة نحو النمو التي تنتهجها البلدان المدينة بغية تسهيل استئناف النمو والتنمية والاستعادة السريعة لأهلية البلدان المدينة للحصول على القروض .

٢٩ - وينبغي القيام بسرعة وحزم ، بتنفيذ التدابير التي تم الاتفاق عليها في إعلان وبرنامج عمل باريس لمؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نموا الذي عقد في باريس في الفترة من ٣ إلى ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ فيما يتعلق بمشاكل ديون أقل البلدان نموا .

٣٠ - ونادي باريس مدعو الى النظر في زيادة نسبة المرونة في آلية التفاوض الخاصة به ، ودراسة المعايير الحالية الموضوعة لتحديد أهلية البلد للاستفادة من تخفيض الديون ، كما ينبغي توسيع نطاق مبادرة تورنتو لمعالجة مشكلة الديون على أن يؤخذ في الاعتبار ، في جملة أمور ، إعلان هوستن الاقتصادي الذي اعتمد في تموز/يوليه ١٩٩٠ . وينبغي مواصلة اتخاذ تدابير من أجل تخفيض عبء الديون الخارجية عن البلدان ذات الدخل المنخفض والدخل المتوسط الأدنى المدينة أساسا لجهات دائنة رسمية كما ينبغي النظر بجدية في أمر اتخاذ تدابير لمعالجة مشاكل الديون الرسمية الخارجية المستحقة على البلدان ذات الدخل المتوسط .

٣١ - ويشمل الدين الخارجي للبلدان النامية ديونا مستحقة لمؤسسات مالية متعددة الأطراف . وينبغي أن تستمر هذه المؤسسات في إيجاد طرق لتخفيض الأعباء الناجمة عن تلك الديون بصورة تمكّن من حماية مركز هذه المؤسسات الرفيع في الأسواق المالية ، ومن بينها مرفق البنك الدولي للتخفيف من عبء الديون التابع للمؤسسة الانمائية الدولية الذي أنشئ في عام ١٩٨٩ للتخفيف من عبء ديون البلدان النامية المنخفضة الدخل المثقلة بالديون .

٣٣ - وهناك ترابط وثيق بين مشاكل الدين الخارجي للبلدان النامية والبيئة الاقتصادية العالمية . ويشتد عبء خدمة الديون بارتفاع أسعار الفائدة وتقهقر معدلات التبادل التجاري وتقلص تدفقات الموارد الخارجية وظهور حواجز حمائية تعوق التجارة ، وبطء نمو الاقتصاد العالمي . وتحسن هذه العوامل من شأنه أن يخفف من ذلك العبء . فتحقيق تحسن ملحوظ في البيئة الاقتصادية الدولية ، بالاقتران مع انتهاج سياسات وطنية مناسبة تستفيد من هذا التحسن ، هو أمر ضروري لحل مشاكل الديون هذه ولتجنب انتشارها في البلدان التي تمكنت حتى الآن من اتقاء نتائجها الهدامة .

التمويل الانمائي الخارجي

٣٣ - يعتبر توفر الموارد الكافية سواء الداخلية أو الخارجية ، شرطا أساسيا لتنشيط التنمية . وتحتاج البلدان النامية إلى تعبئة الموارد الداخلية إلى أكبر حد ممكن ، وإنفاذ سياسات وتدابير معينة لتحقيق هذا الغرض . ويتأتى أكبر جزء من الموارد المستخدمة في الاستثمار من المدخرات المحلية في حالة أغلبية البلدان النامية .

٣٤ - ولكن يعود أساس المشكلة الانمائية إلى أن البلدان الفقيرة هي البلدان التي يتوفر لديها نطاق محدود لزيادة مدخراتها بتقييد مستويات الاستهلاك المنخفضة أصلا . لذا تحتاج الجهود التي تبذلها البلدان النامية لتحقيق مدخرات إلى دعمها بموارد خارجية ترفع مستوى الاستثمار إلى المستويات اللازمة لتحقيق نمو اقتصادي كاف .

٣٥ - وفضلا عن ذلك ، تعتمد عملية التنمية عموما على تدفق السلع والخدمات المستوردة اللازمة لنمو الاقتصاد . وحيث تكون أرباح الصادرات أقل من احتياجات الاستيراد ، تتعطل عملية التنمية إذا لم تتوفر تدفقات مكملة من الموارد الخارجية .

٣٦ - ولم تشجع البيئة الاقتصادية الخارجية التي كانت سائدة في الثمانينات تدفق الموارد الخارجية إلى البلدان النامية . وأضعف تدني أسعار السلع الأساسية والنزعات الحمائية ايرادات التصدير المتأتية من بلدان عديدة ، في حين أدّت القيود المفروضة على ميزانيات المعونة في البلدان المانحة ، والتوقف ، بعد أزمة الديون لعام ١٩٨٣ ، عن تقديم الديون التجارية الصافية إلى عرقلة تدفق التمويل الانمائي . وفي هذه الحالة ، أصبحت البلدان النامية أقل جاذبية بالنسبة للمستثمرين الأجانب . وبحلول منتصف الثمانينات أصبح صافي تحويل الموارد إلى البلدان النامية سلبيا في مجموعه بسبب العبء الذي تمثله مدفوعات خدمة الديون . وزاد تضاعف هذا الاتجاه بسبب الخسائر التي تكبدتها البلدان النامية نتيجة لتدهور معدلات تبادلها التجاري .

٣٧ - ويجب عكس مسار هذه الاتجاهات في التسعينات إذا أريد زيادة سرعة التنمية . ويعدّ ارتفاع نسق التنمية أمرا صعب التصوُّر فعليا إذا كان تدفق الموارد الخارجية يتم من البلدان الفقيرة إلى البلدان الغنية بدلا من أن يكون عكس ذلك . وسيجعل هذا التدفق مفهوم عقد التنمية الذي أقره المجتمع الدولي مفهوما لا معنى له . ويدعو توافق الآراء الجديد حول ضرورة تنشيط التنمية وأولويات سياسات التنمية إلى اتخاذ المجتمع الدولي تعهدا جديدا بزيادة تدفق التمويل الانمائي ليبلغ المستويات اللازمة لتحقيق هذه الأهداف المتفق عليها .

٣٨ - وتخفيف عبء مدفوعات خدمة الديون على نحو ما نوفق أعلاه شرط أساسي لعكس الاتجاه السلبي لتدفق الموارد الخارجية لصالح البلدان النامية . غير أنه يجب كذلك إدخال تحسينات هامة على تدفق التمويل لأغراض التنمية من المصادر الرئيسية لهذا التمويل ، مثال ذلك المساعدة الثنائية الرسمية ، والقروض التي تقدمها المصارف التجارية ، والاستثمار الخاص المباشر ، والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف . وينبغي أن تكون هذه التحسينات ، عندما تؤخذ في مجموعها ملائمة للوفاء بشروط التمويل الإنمائي في التسعينات . ويتعين أن ينمو صافي التدفقات الرسمية من القروض والمنح من جميع المصادر - وهي تدفقات ظلت مستقرة تقريبا في حدود ٣٥ بليون دولار في الثمانينات - بنسبة لا تقل عن ١٥ في المائة سنويا في النصف الأول من التسعينات لمجرد تحقيق نقل صاف إيجابي إلى البلدان النامية في مستقبل منظور لا يتوقع خلاله حدوث تدفقات ضخمة من الائتمانات التجارية .

٣٩ - وستولّد الإصلاحات الاقتصادية واندماج أوروبا الشرقية في الاقتصاد العالمي طلبات جديدة هامة من الموارد . وسيعود هذا التوسع في التقسيم الدولي للعمل بالنفع على الجميع ، غير أنه ينبغي تلبية تلك الاحتياجات دون تغيير اتجاه التدفقات التي تحتاجها البلدان النامية .

٤٠ - ويجب أن تظل المساعدة الإنمائية الرسمية مصدرا أساسيا للمعونة التساهلية المقدمة إلى البلدان النامية ، وبخاصة إلى أفقر البلدان وأقل البلدان نموا . وبقيت برامج المعونة التابعة للبلدان المانحة بمستويات منخفضة في العديد من الحالات ، ويلزم تحسينها تحسينا كبيرا في التسعينات . ولم تبلغ المساعدة الانمائية الرسمية ، في معدلها ، سوى نصف الهدف المتفق عليه دوليا والبالغ ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي لتلك البلدان . ويتعيّن على البلدان المانحة في التسعينات تنفيذ التعهدات التي التزمت بها لبلوغ هذا الهدف وتجاوزه في التسعينات ، وكذلك

بلوغ وتجاوز الاهداف المتعلقة بأقل البلدان نموا كما اعتمدها مؤتمر الامم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نموا . كما ينبغي إدخال تحسينات مستمرة على نوعية المعونة المقدمة وكذلك على استخدامها . وينبغي أن يؤدي الإفراج عن الموارد الناجمة عن أي تخفيضات في الانفاق العسكري والانتعاش في البلدان الصناعية إلى التخفيف من قيود الميزانية في البلدان المانحة ، وأن يوفّر الاهتمام المتزايد بالبيئة والفقر العالمي فرصا جديدة لتحقيق التعاون الإنمائي .

٤١ - وينبغي كذلك استكشاف إمكانيات جديدة لزيادة تدفق التمويل الإنمائي في التسعينات . وتتضمن هذه الإمكانيات اقتراحات بأن يخصص للتنمية جزء من الموارد التي قد يفرج عنها بفضل عملية نزع السلاح وتخفيض الإنفاق العسكري ، وبأن يعاد ، من خلال آليات ومنهجيات ملائمة ، توظيف جزء من فوائض مدفوعات البلدان المتقدمة النمو الرئيسية لصالح البلدان النامية .

٤٢ - ولم يعد إقراض المصارف التجارية في أعقاب أزمة الديون ، يشكّل مصدرا رئيسيا من مصادر التمويل الإنمائي . غير أن استئناف تقديم المصارف التجارية للقروض يعد ذا صلة بالمسألة في إطار الحلول الموضوعة لمشكلة الديون واحتياجات البلدان النامية على حد سواء ، وبخاصة تلك التي لا تحصل على معونة تساهلية هامة . إن تنشيط النمو والإسراع به وتحسين البيئة الاقتصادية العالمية أمور سوف تساعد في إحلال الثقة في قدرة البلدان المقترضة على الاقتراض وتيسير عودة رؤوس الاموال المهربة . غير أنه يلزم كذلك إدخال تغييرات تجديدية من أجل تطوير أدوات إقراض تساعد البلدان المقترضة على توقي عودة ظهور مشاكل خدمة الديون .

٤٣ - وبوسع الاستثمار الأجنبي المباشر ، الذي لا يولّد الديون عادة ، أن يؤدي دورا متزايد الاهمية كمصدر تمويل إنمائي وبخاصة في وقت تنمو فيه التجارة الدولية وتتسع الاسواق وتتاح فرص جديدة بفضل التطورات العلمية والتكنولوجية . وتشكّل الشركات عبر الوطنية في الواقع قنوات لنقل التكنولوجيا والتجارة الدولية والتسويق . وتسعى بلدان نامية عديدة إلى إيجاد مناخ استثماري إيجابي واعتماد مدونات استثمار ملائمة ، بالقدر الذي يتفق مع أهدافها الوطنية .

٤٤ - ولا يرجح أن تلبى الاحتياجات من التمويل الإنمائي من خلال قنوات المساعدة الإنمائية الدولية والقروض التي تقدمها المصارف التجارية والاستثمار الأجنبي الخاص المباشر دون سواها . ويمكن بل ويتعين أن تؤدي مؤسسات التمويل المتعددة الاطراف

دورا رئيسيا في التسعينات في مجال التمويل الإنمائي . وبرغم الجهود المبذولة لزيادة موارد هذه المؤسسات لتلبية الاحتياجات الجديدة ، فإنه سيتعين في التسعينات زيادتها إلى حد كبير ، فموارد هذه الجهات أخذت تتخلف عن نمو الاقتصاد العالمي ، وبخاصة عن أسواق رأس المال العالمية . وكان صافي القروض التي قدمها البنك الدولي ومصارف التنمية الإقليمية في أواخر الثمانينات قروضا ضئيلة أو سلبية بالنسبة الى عدد كبير من البلدان النامية . وينبغي تمكين هذه المؤسسات من الاضطلاع بدور الوساطة بين البلدان النامية وسوق رأس المال الدولي الذي أنشئت من أجله . وينبغي أن تتسم مشروطية استخدام الموارد بالواقعية ومتمشية مع ضرورة ضمان استخدام البلدان المتلقية لتلك الموارد استخداما فعالا .

٤٥ - ويجب أن يتطوّر النظام النقدي والمالي الدولي في التسعينات وأن يستجيب لاحتياجات عالم متغيّر يدعو حاليا إلى قيام تعاون عالمي . وينبغي أن يصبح ذلك النظام مصدرا متزايد الاهمية للتمويل الإنمائي والسيولة الدولية على حد سواء . وينبغي أن يوفّر ذلك النظام مزيدا من الاستقرار لأسعار الصرف والقدرة على التنبؤ بها . وينبغي أن يكون للبلدان النامية تأثيرا أكبر على القرارات التي تمس مصالحها بصورة حيوية .

التجارة الدولية

٤٦ - يتطلب هدف تنشيط التنمية بيئة داعمة للغاية للتجارة الدولية بصورة عامة ، ولتجارة البلدان النامية بصورة خاصة خلال التسعينات . والنظام التجاري الدولي هو دعامة اقتصاد عالمي مترابط ، ينبغي أن يهيئ ظروف انفتاح وإنصاف لصالح جميع البلدان . فالنمو والتنمية وحل المشاكل الملحّة التي تواجهها البلدان النامية تتوقف على وجود نظام تجاري متعدد الأطراف منفتح وموثوق به يستند الى مبدأي ، عدم التمييز والوضوح . ولن تنجح السياسات الإنمائية المتطلعة إلى الخارج ، أو ينجح التصنيع القائم على التصدير ، إذا ما ظلت أسواق التصدير مقيدة بالحواجز التقليدية . وسيؤدي نظام التجارة الدولية وظيفته بصورة أفضل في بيئة تتسم بالنمو والدينامية في الاقتصاد العالمي ، وهي بيئة سيساهم النظام ذاته فيها . غير انه يلزم زيادة تعزيز ذلك النظام في التسعينات باتخاذ إجراءات وتدابير معينة .

٤٧ - ويجب أن تعنى السياسات والتدابير المتخذة في مجال التجارة الدولية في المقام الاول بإيقاف وعكس الاتجاهات التي كانت واضحة بوجه خاص خلال الثمانينات ، والتي تؤدي الى تدهوّر نظام التجارة المتعدد الأطراف نتيجة للنزعات الاحادية

والشنائية والحمائية . وينبغي تعزيز المنظمات الدولية العاملة في مجال التجارة لتضطلع بدورها في تحقيق هذا الهدف . والمسائل الجديدة العديدة التي تعكس الطابع المتغيّر للاقتصاد العالمي ذات صلة بتطوّر نظام التجارة الدولي . غير أن تعزيز النظام التجاري يتطلب كذلك إيجاد حل لعدد من القضايا القائمة التي يتسم بعضها بأهمية خاصة بالنسبة للبلدان النامية كما أنها حاسمة بالنسبة لعملية التنمية .

٤٨ - وينبغي دعم الإسراع بعملية التنمية في عقد التسعينات عن طريق أمور منها الإجراءات والتدابير التالية في ميدان التجارة الدولية :

(أ) التنفيذ التام والفعال للالتزام بوقف وعكس النزعة الحمائية على النحو المتعهد به في إعلان بونتا دل استه . كما ينبغي ، في التسعينات ، الكف عن الاتجاهات الحمائية ، التي كانت سائدة في الثمانينات والتي كان لها أثر سلبي على الاقتصاد العالمي وعلى عملية التنمية وأداء البلدان النامية . فاللجوء إلى الحواجز غير الجمركية من مختلف الانواع التي تزايد الاتجاه اليها مؤخرا ، قد أثّر على صادرات البلدان النامية ؛

(ب) تحرير التجارة ودعم سبل وصول صادرات البلدان النامية الى أسواق البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو على السواء وذلك من خلال الحد من الحواجز الجمركية وغير الجمركية وإزالتها . كما أن تحقيق تكيف هيكلي سريع في البلدان المتقدمة النمو جنبا إلى جنب مع تحول في المزايا النسبية من شأنه أن ييسير عملية وصول قدرات التصدير المتزايدة للبلدان النامية ، التي تنشأ في سياق تحولها الاقتصادي ، إلى الاسواق . وتعترف قواعد نظام التجارة الدولي بالحاجة إلى توفير معاملة تفاضلية لصالح البلدان النامية في سياق المبادئ الاخرى الواردة في إعلان بونتا دل استه . ويجب أن تنعكس هذه الحاجة في سير عمل النظام ؛

(ج) تحرير التجارة في المنتجات المدارية والمنتجات القائمة على الموارد الطبيعية . ويجب أن يشمل ذلك القضاء على تصاعد الرسوم الجمركية المفروضة على المنتجات الاولية المجهزة ؛

(د) إخضاع تجارة المنسوجات للقواعد العادية لمجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (مجموعة غات) ؛

(هـ) تخفيض الدعم والحماية في ميدان الزراعة بشكل مطّرد وبدرجة كبيرة ؛

(و) التنفيذ الفعال والتحسين المناسب لنظام الأفضليات المعمم ، وتوسيع نطاق تغطية المنتجات والمعاملة القائمة على الإعفاء من دفع الرسوم الجمركية والأخذ عند تطبيقه بمبدأي عدم المعاملة بالمثل وعدم التمييز ؛

(ز) اتخاذ تدابير لضمان ألاّ يؤدي التكامل الاقتصادي الإقليمي وإقامة تكتلات تجارية إلى إعاقة نمو التجارة العالمية ، وأن تتماشى هذه التدابير مع قواعد "مجموعة غات" . ومن الضروري بصورة خاصة ضمان ألاّ تؤدي هذه التطورات إلى إقامة حواجز إضافية أمام صادرات البلدان النامية ؛

(ح) تقيُّد جميع الأطراف المتعاقدة تقيُّدا تاما بقواعد ومبادئ "مجموعة غات" .

٤٩ - وينبغي أن تسعى البلدان النامية إلى تحرير أنظمتها التجارية بشكل يتماشى مع أهدافها الإنمائية بغية تحسين فعالية ومرونة اقتصاداتها ومشاركتها في الاقتصاد العالمي . وينبغي أن توفر الفرص التجارية فيما بينها وتروج عملية التصنيع بشكل أسرع ، لا سيما من خلال التنفيذ الفعلي للنظام العالمي للأفضليات التجارية . وهناك إمكانية كبرى للتكامل الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، وينبغي بذل جهود جديدة خلال التسعينات لوضع ترتيبات فعالة للأسواق فيما بينها على الصعيد دون الإقليمي والإقليمي .

٥٠ - إن الاختتام الناجح والمتوازن لجولة أوروغواي ، التي تهدف الى تدعيم النظام التجاري الدولي ، أمر أساسي لإحراز تقدم في التسعينات . وينبغي لدى معالجة القضايا الجديدة ، التي مازالت حتى الآن خارج نطاق قواعد النظام ، مراعاة البُعد الإنمائي وحاجة البلدان النامية إلى بناء قدراتها الخاصة وينبغي مواصلة وتوسيع الحوار والمفاوضات بشأن التحسينات اللازمة في النظام التجاري الدولي في التسعينات . وينبغي أن يركز الحوار في جملة أمور على تحقيق توازن منصف للمصالح بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ، وتعديل النظام وإصلاحه لضمان ارتباطه بالأنماط المتغيرة للتجارة الدولية ، والحاجة إلى ضمان تنسيق أكبر بين التجارة الدولية والسياسات المالية .

السلع الاساسية

٥١ - تمثل معدلات التبادل التجاري للبلدان النامية جانبا هاما من البيئة الاقتصادية الدولية بالنسبة للتنمية . والانخفاض الحاد في مستويات أسعار السلع الاساسية وفي حصائل صادرات البلدان النامية من هذه السلع شكل عنصرا هاما في تباطؤ عملية التنمية في العديد من البلدان النامية في الثمانينات . وقد أسهم التغير التكنولوجي ، الى حد ما ، في تدهور الاتجاه الطويل الامد للطلب بالنسبة لبعض السلع الاساسية ، إلا أن النمو البطيء وانعدام الاستقرار في الاقتصاد العالمي واستمرار زيادة الامدادات كانت عوامل ذات أهمية بالغة . وسوف تواصل صادرات السلع الاساسية القيام بدور رئيسي حتى نهاية التسعينات في اقتصادات معظم البلدان النامية وستظل لها أهمية بالنسبة لحصائل صادراتها ولمعيشتها . وبالنسبة لهذه البلدان ، سيكون تنشيط التنمية خلال العقد أمرا صعبا نظرا للضعف المستمر في قطاعاتها المتصلة بالسلع الاساسية ومعدلات التجارة . وسيقتضي استجابة مرنة ، من جهة العرض ، لظروف السوق المتغيرة . ويجب أن تستهدف استراتيجية التسعينات تحسين عمل أسواق السلع الاساسية ، مع زيادة الوضوح وتهيئة ظروف أكثر استقرارا وقابلية للتنبؤ . وهناك مجال لتحسين سياسات السلع الاساسية بعدد من الطرق .

٥٢ - والبرنامج المتكامل للسلع الاساسية يهدف الى تحسين عمل أسواق السلع الاساسية من خلال اتفاقات تتصل بالسلع الاساسية تعقد بين المنتجين والمستهلكين بدعم من الصندوق المشترك للسلع الاساسية . وقد ثبت أن المفاوضات وإعادة التفاوض بشأن هذه الاتفاقات كانت صعبة في الاقتصاد العالمي السريع التغير في الثمانينات ، كما أن بعض الاتفاقات القائمة قد فشلت . ومنذ ذلك الحين ، لم يتحقق تقريبا أي تحسن دائم في معظم أسواق السلع الاساسية ، ولا تزال الحاجة ملحة الى اتخاذ اجراء تصحيحي . واتفاقات السلع الاساسية بين المنتجين والمستهلكين التي تزيد من استقرار الاسواق ووضوحها وسير عملها ، وتبين اتجاه الاسواق على المدى الطويل ، يفيد منها المنتجون والمستهلكون على حد سواء . وينبغي بذل جهود للتفاوض أو إعادة التفاوض بشأن اتفاقات من هذا النوع في التسعينات . وفي هذا السياق ، أنشئت النافذة الاولى للصندوق المشترك لغرض محدد هو دعم الاتفاقات الدولية المتعلقة بالسلع الاساسية .

٥٣ - وتنويع اقتصادات البلدان النامية وزيادة مساهمتها في تجهيز وتسويق وتوزيع سلعها الاساسية هما من الامور ذات الاهمية البالغة . وينبغي أن تستخدم النافذة الثانية للصندوق المشترك للسلع الاساسية استخداما فعالا في هذا الصدد ، لاسيما للمساعدة التقنية ولبرامج التنويع الافقي والرأسي في نطاق برامج محددة للسلع

الاساسية ، ولاسيما بالنسبة لاقل البلدان نموا . وينبغي أيضا أن تكون عملية التنويع مدعومة من خلال تحسين الوصول الى الاسواق بالنسبة للسلع الاساسية الاولية والمجهزة . وبإمكان التعاون فيما بين البلدان النامية أن يقوم أيضا بدور هام في عمليات تجهيز السلع الاساسية ونقلها وتسويقها .

٥٤ - ويمثل التمويل التعويضي وسيلة هامة من وسائل تدعيم البلدان النامية ولاسيما أقل البلدان نموا تجاه حالات النقص في حصائل الصادرات المتصلة بالسلع الاساسية . ولذلك ينبغي تعزيز برامج التمويل التعويضي القائمة ، ولا سيما مرفق التمويل التعويضي والطارئ التابع لصندوق النقد الدولي ، حسبما يكون مناسبا .

٢ - العلم والتكنولوجيا ، والسياسات والتدابير الصناعية ، والزراعة

٥٥ - تشمل المتطلبات الاساسية لتنشيط التنمية خلال التسعينيات إيجاد حل لمشكلة الديون ، وتوفير تدفقات كافية من الموارد ، وتهيئة بيئة داعمة في مجالي التجارة الدولية وأسواق السلع الاساسية . بيد أن التسارع المطرد لعملية التنمية لن يحدث ما لم تُقْدِم البلدان النامية على تحديث وتحويل قطاعي الصناعة والزراعة لديها والمشاركة في التقدم الذي أصبح ممكنا بفضل المنجزات المحققة في ميدان العلم والتكنولوجيا . ولا بد للسياسات الوطنية في هذه المجالات من أن تعكس خصوصية الحالات التي تتصدى لها . غير أن الكثير من المسائل يشمل جوانب استراتيجية لها في هذا الصدد أهمية واسعة النطاق . وهذه المسائل مبينة في الفروع التالية ، كدليل تستهدي به الجهود الوطنية وكذلك جهود الدعم التي يمكن ، ويلزم ، بذلها عن طريق التعاون الإنمائي الدولي . والميادين التي تستهدفها هذه الجهود يوجد فيها كلها تقريبا مجال ، وحاجة أيضا ، الى تقديم المساعدة الداعمة المالية والتقنية من الحكومات المانحة ومؤسسات الاقراض المتعددة الأطراف والوكالات الدولية . وهناك أيضا امكانات واحتياجات تقتضي التعاون فيما بين البلدان النامية .

العلم والتكنولوجيا

٥٦ - يرتبط تنشيط التنمية على أساس مطرد في عقد التسعينيات ارتباطا وثيقا بقدرة البلدان النامية على المشاركة في حركة التقدم السريعة في مجال العلم والتكنولوجيا التي تميز بها الاقتصاد العالمي في السنوات الاخيرة والتي ستستمر مستقبلا . وقد أصبحت المعرفة حاليا من العوامل الحاسمة التي تتحكم في التقدم الاقتصادي . ولا تزال

فجوة المعرفة التي تفصل بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية تزداد اتساعا ، ولذا هناك حاجة الى اتباع سياسات ، واتخاذ تدابير ، تساعد على تضييق هذه الفجوة على مدى العقد القادم . ويجب بالتالي على الدول النامية أن تولي أولوية عالية لزيادة طاقاتها وقدراتها الذاتية في هذا المجال .

٥٧ - والاضطلاع بالتنمية والتحديث في بيئة تشهد تقدما سريعا في العلم والتكنولوجيا يقتضي إنشاء الكوادر العلمية وتعزيزها والارتقاء بمهارات القوى العاملة . وينبغي للبلدان النامية أن تركّز في خططها وسياساتها على السياسات والتدابير التي تعزّز قدرتها العلمية والتكنولوجية وأن تكرّس موارد كافية لتحقيق هذا الهدف . ويجب أن يمتد نطاق هذه السياسات من توسيع وتكييف النظم التعليمية في تلك البلدان ، بما فيها نظم التعليم المهني ، الى بناء قدرات البحث والتطوير العلمية والتكنولوجية .

٥٨ - وينبغي أن تهدف السياسات والتدابير المتخذة في هذا الميدان الى تعزيز قدرة البلدان النامية على استغلال التطورات العلمية والتكنولوجية الواردة من الخارج وكذلك قدرتها على تعديل وتكييف هذه التطورات كي تلائم الأحوال المحلية . كما ينبغي لهذه السياسات أن تُعنى بالتكنولوجيات التقليدية التي يمكن تطويرها بوصفها وسيلة لزيادة الانتاجية .

٥٩ - وبناء القدرة العلمية والتكنولوجية للبلدان النامية يستلزم حصولها على المساعدة الخارجية في مجالات البحث والتطوير ، وإنشاء وتعزيز المؤسسات العاملة في ميدان العلم والتكنولوجيا ، ونشر التكنولوجيات الجديدة ، وتدريب الكوادر العلمية . وينبغي ألا يُميَّز ضد البلدان النامية فيما يتعلق بسعيها الى الوصول تجاريا الى منجزات العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية . والقنوات التجارية الصالحة لاستيراد التكنولوجيا ، ومن بينها الاستثمار الأجنبي المباشر ، تتسم بأهمية خاصة في هذا الصدد ، ومن ثم ينبغي الاستفادة منها على أساس أحكام وشروط ملائمة . وفيما يتعلق بالحصول على التكنولوجيا ونقلها بشروط تساهلية وتفضيلية ، وخصوصا الى البلدان النامية ، ينبغي دراسة طرائق فعالة بغية تنفيذ وتعزيز الاستفادة والنقل قدر الإمكان .

٦٠ - وينبغي للمجتمع الدولي أيضا أن يستعرض الطرق التي يمكن بها لنظام الملكية الفكرية أن يصبح وسيلة أكثر فعالية لتشجيع التنمية الاقتصادية والتكنولوجية لجميع البلدان ، وخاصة البلدان النامية . والتي يمكن بها حماية الملكية الفكرية حماية

فعّالة . وينبغي كذلك استكمال الاعمال المتعلقة بالمدونة الدولية لقواعد السلوك في نقل التكنولوجيا .

٦١ - وهناك مجال واسع للتعاون فيما بين البلدان النامية في ميدان تنمية العلم والتكنولوجيا . ويمكن للبلدان النامية أن يساعد بعضها بعضا بإنشاء مؤسسات ومراكز مشتركة للبحث والتدريب ، والاضطلاع بمشاريع مشتركة للبحث والتطوير في مجال التكنولوجيا ، وتوفير المرافق اللازمة للتعليم في مجال العلم والتكنولوجيا فيما بين تلك البلدان ، وعن طريق تبادل المعلومات . ويجب أن يحتل العلم والتكنولوجيا موضعا بارزا في برامج التعاون فيما بين البلدان النامية على الصعيد العالمي وكذلك على الصعيدين الاقليمي ودون الاقليمي .

السياسات والتدابير الصناعية

٦٢ - يجب أن يكون تعجيل عملية التصنيع عنصرا رئيسيا في عملية التحويل الاقتصادي في معظم البلدان النامية وفي عملية تنشيط التنمية في التسعينيات . وبالنظر الى محدودية الزراعة كوسيلة لتوفير مزيد من العمالة ومزيد من الايرادات الخارجية ، يتضح أن التصنيع أمر لا غنى عنه لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية على أساس مطرد . كما أن التصنيع هو الذي يمكن أن يتيح للبلدان النامية أن تستفيد من الفرص الكثيرة التي يوفرها تقدم العلم والتكنولوجيا وتوفرها الاسواق الدولية . ولذلك فإنه يجب أن تكون السياسات والتدابير الرامية الى تعزيز عملية التصنيع بندا رئيسيا في استراتيجية التسعينيات .

٦٣ - وفيما عدا بعض الاستثناءات الواضحة ، فإن الصناعة التحويلية في كثير من البلدان النامية قد مرت خلال فترة الثمانينيات بمرحلة ركود . وقد عانت هذه البلدان نقصا مزمنا في استغلال الطاقة الصناعية القائمة ، ونقصا في الصيانة ، كما عانت من القيود على الاستيراد ومن التكنولوجيات العتيقة . وقد تفاقمت هذه المشاكل في بعض الاحيان بفعل سوء الادارة . وبالنسبة لهذه البلدان ، يجب أن يكون إصلاح قطاعاتها الصناعية والقضاء على نقص استغلال الطاقات من الاهداف ذات الاولوية . ومن الواضح أن معدل التصنيع سيكون متباينا فيما بين البلدان ، ولكن بالنسبة لكثير منها ، وبخاصة البلدان التي انتكست فيها الصناعة التحويلية في الثمانينيات ، توحي الخبرة السابقة المكتسبة بأنه ينبغي أن يكون الهدف هو زيادة ذلك المعدل زيادة ملموسة ، الى ما يتراوح مثلا ، بين ٨ في المائة و ١٠ في المائة .

٦٤ - ويستلزم التقدم الصناعي توفّر استثمارات متصلة اتصالا مباشرا بزيادة طاقة الصناعة التحويلية . ويعتمد ذلك التقدم أيضا على تحسين وتحديث الهياكل الاساسية في بعض المجالات مثل الاتصالات والنقل ، والطاقة الكهربائية ، والانشطة المصرفية والتمويلية . كما أنه يعتمد على توفر إطار من السياسات الداعمة في المجالين المالي والنقدي . ولا يقل عن ذلك أهمية أن ذلك التقدم يعتمد اعتمادا حاسما على توفر المهارات الإدارية والتقنية وعلى توفر قوة عاملة مدربة تتحلى بالكفاءة . ولا بد للتنمية الصناعية أيضا من أن تستفيد من الصلات القائمة مع قطاعات الاقتصاد الاخرى ، ولا سيما القطاع الريفي الذي يمكن أن يوفر للنمو الصناعي ما يلزمه من المواد والاسواق . ويجب أن تشكل هذه المواضيع جزءا لا يتجزأ من السياسات والتدابير التي يلزم أن تتخذها البلدان النامية لتحقيق التقدم الصناعي خلال العقد . غير أن هناك أيضا بعض المسائل الرئيسية الاخرى المتعلقة بالسياسات لها أهمية رئيسية بالنسبة لسرعة التقدم في التصنيع وقد تقتضي اتخاذ توجهات جديدة . ويرد أدناه عرض عام لهذه المسائل .

٦٥ - وإحدى هذه المسائل تتعلق بالتناسب بين الدورين اللذين يضطلع بهما القطاعان العام والخاص . وفي الماضي عمدت بلدان نامية كثيرة ، مدفوعة بالرغبة في تعجيل عملية التصنيع وبما واجهته من ضعف القطاع الخاص ونقص خبرته ، إلى إنشاء مؤسسات للصناعة التحويلية تملكها وتديرها كيانات حكومية وتتمتع بدرجة كبيرة من الحماية . وقد أظهرت التجربة أن هناك حدودا لما يمكن الوصول إليه باتباع هذا النهج ، وبخاصة عندما تكون الطاقات الإدارية منهكة . والمؤسسات التي تديرها الدولة يمكن أن يعوقها جمود البيروقراطية ونقص كفاءتها وأن تعوزها المرونة والقدرة التنافسية والقوة الابتكارية . وقد نمت قدرات القطاع الخاص في كثير من البلدان ومن ثم أصبح هناك مجال واسع لزيادة اسهام القطاع الخاص في أي عملية نشطة للتصنيع . وينبغي تشجيع نشاط تنظيم المشاريع على جميع المستويات لاغراض اقامة الصناعات . وهناك عادة امكانية قوية لتنمية صناعات متوسطة وصغيرة يمكن أن تسهم أيضا في زيادة فرص العمالة في المناطق الحضرية والريفية معا . وحيثما تكون الصناعات خاضعة للملكية العامة ، ينبغي تحسين الكفاءة عن طريق اتخاذ تدابير تكفل زيادة مرونتها وقدرتها على الاستجابة للاحوال المتغيرة .

٦٦ - وهناك مسألة أخرى هي مسألة الإنتاج الصناعي لاغراض التصدير ، الذي يختلف عن الإنتاج للاسواق المحلية ولاغراض الاستعاضة عن الواردات . وإنشاء صناعات تزود الاسواق المحلية أمر مستصوب نظرا إلى قرب الاسواق والروابط القائمة مع القطاعات الاخرى

وكذلك من أجل خفض الاعتماد على الخارج . غير أنه كثيرا ما توجد حدود لما يمكن أن تصل إليه الصناعات الموجهة إلى الاستعاضة عن الواردات ، ولا سيما حيثما تكون الأسواق صغيرة . وفي هذه الحالات ، تؤدي السياسات القائمة على الافراط في الاستعاضة عن الواردات وعلى الدعم بواسطة الحواجز الحمائية العالية إلى ارتفاع التكلفة ونقص الكفاءة . والإنتاج من أجل التصدير هو إحدى وسائل التغلب على هذه القيود . وهذا النوع من الإنتاج يكاد يكون حتميا حيثما يكون المجال محدودا أمام زيادة الصادرات الزراعية . وهو أيضا وسيلة لمجاراة التقدم التكنولوجي والتكامل على نحو أوثق مع الأسواق العالمية حيث أن الصادرات تستلزم توفر الكفاءة والقدرة التنافسية .

٦٧ - وتحقيق هدف التصنيع يستلزم نهوض الملكية المحلية والقدرات الوطنية الإدارية والتكنولوجية . بيد أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يسهم إسهاما مهما في عملية التصنيع . فهذا النوع من الاستثمار ليس مصدرا لموارد إضافية فحسب ، بل هو أيضا وسيلة للوصول إلى التكنولوجيات الحديثة والمهارات والأسواق . وينبغي للقواعد والأنظمة التي تطبقها البلدان النامية أن تشجع الاستثمار الأجنبي المباشر على نحو يكفل تعزيز المصالح المتبادلة . والقيود التي تعرقل تدفق الموارد الخارجية من مصادر أخرى تضفي مزيدا من الأهمية على الاستثمار الأجنبي المباشر بوصفه وسيلة لزيادة هذا التدفق .

٦٨ - ويرتبط تقدم التصنيع في البلدان النامية وتقدم التنمية المتطلعة إلى الخارج بوجه عام ارتباطا وثيقا بتوفر الانفتاح وعدم التمييز في الأسواق الدولية . وتنفيذ التدابير اللازمة في هذا المجال ، كما هي معروضة في الفرع المتعلق بالتجارة الدولية ، مثل خفض الحواجز والتدابير الجمركية وغير الجمركية لتعزيز التكيف الهيكلي في البلدان المتقدمة النمو ، يشكل جزءا هاما من استراتيجية التصنيع .

٦٩ - ويمكن أيضا تعزيز التقدم الصناعي في البلدان النامية بدرجة ملموسة عن طريق التعاون فيما بين تلك البلدان على الصعد العالمية والإقليمية ودون الإقليمية . ويجب أن تشمل أهداف السياسات والتدابير الرامية إلى تعزيز التصنيع في فترة التسعينات تحقيق التكامل بين أسواق البلدان النامية ، وإقامة المشاريع المشتركة ، وإنشاء برامج للتدريب والارتقاء بالمهارات .

الزراعة

٧٠ - ستظل الزراعة بالنسبة لكثير من البلدان ، بما تقدمه من مساهمة كبيرة في الاقتصاد الوطني ، الوسيلة الاساسية لتنشيط النمو الاقتصادي خلال التسعينات . وبقدر

اعتماد البلدان على تصدير السلع الاساسية الزراعية إلى الاسواق العالمية ، سيكون إحراز التقدم مرتبطا ارتباطا وثيقا بتنفيذ التدابير المجملة أعلاه والرامية إلى تعزيز التجارة الدولية في ميدان السلع الاساسية . غير أن الإنتاج الزراعي في البلدان النامية عليه أيضا أن يفي باحتياجات الإنتاج للاسواق المحلية لتلبية الحاجة إلى الاغذية وغيرها من المنتجات اللازمة للسكان المزارعين وغير المزارعين . ومن ثم فإن تعجيل التنمية يقتضي تركيزا خاصا على السياسات والتدابير الرامية إلى زيادة الناتج الزراعي وتعزيز الامن الغذائي والاعتماد على الذات في مجال الاغذية .

٧١ - وينبغي أن يكون الهدف الاساسي للسياسة الزراعية هو الانتقال من نظام الزراعة التقليدي ، الذي يكون أحيانا على مستوى الكفاف ، إلى نظام حديث للزراعة . وفي كثير من البلدان النامية تتعرض الاراضي المتاحة لضغوط عالية بالفعل ، كما أنه توجد حدود لما يمكن تحقيقه عن طريق توسيع المساحة المستخدمة في الزراعة . وحيثما لا تزال توجد امكانيات لذلك ، يمكن اتخاذ تدابير لاستغلال أراض جديدة في الزراعة عن طريق برامج الري واستيطان الاراضي ، شريطة تفادي الآثار البيئية السلبية ، كالتي يمكن أن تنجم عن الافراط في إزالة الاحراج . بيد أن التقدم في الزراعة يعتمد اعتمادا شديدا في معظم الاحوال على زيادة إنتاجية الاراضي المستغلة في الزراعة بالفعل . ويمكن أن يكون المجال واسعا لذلك نظرا إلى الفجوة ، التي كثيرا ما تكون واسعة ، بين الإنتاجية الحالية والإمكانات التقنية .

٧٢ - وتوجد عدة مكونات هامة للسياسات والتدابير اللازمة لزيادة الإنتاج والإنتاجية الزراعيين . وسيسهم حدوث نمو سنوي في الإنتاج الغذائي ، في حدود معدل ٤ في المائة من المتوسط ، مساهمة كبيرة في الامن الغذائي ودعم التنمية الزراعية - الصناعية . بيد أن التنوع الكبير في حالات البلدان يعني أنه لا توجد طائفة واحدة من السياسات التي يمكن تطبيقها عموما . وسيعتمد النجاح في كثير من الاحيان على إزالة القيود الرئيسية التي تختلف كثيرا من بلد إلى آخر . ومع هذا ، فإن السياسات والتدابير التي تستند إلى الاعتبارات الواردة أدناه ستكون ذات نطاق عريض في التطبيق .

٧٣ - ويتطلب النجاح في تحقيق إمكانية زيادة الإنتاجية الزراعية وجود أعداد من المزارعين تتوفر لديهم المعرفة والحوافز والوسائل اللازمة لتحقيق هذا الغرض . ويتطلب تحسين معرفة الفلاحين ومهاراتهم نشر التكنولوجيا ذات الصلة بالممارسات الزراعية واستعمال نوعيات محسّنة ، فضلا عن استمرار تطوير وتكييف التكنولوجيا عن طريق البحوث . ويبرز هذا أهمية كل من جهود وخدمات الإرشاد الفعالة والتدابير

الرامية إلى تعزيز قدرات مؤسسات البحوث . ويعتمد النجاح في الأخذ بأساليب وتكنولوجيات أفضل اعتمادا حاسما على الحوافز التي تربط استخدام الأساليب المتفوقة باحتمالات تحسين المزارعين لمستوى معيشتهم . وحافز السعر مهم للغاية ولا سيما في سياق التحول من زراعة الكفاف إلى الزراعة الحديثة . والسياسات التي تخفض أسعار الناتج الزراعي بغية حماية أو دعم تكاليف معيشة السكان عموما كثيرا ما تؤدي إلى عكس الأثر المنشود . أما الإطار السياسي الذي يسمح بأسعار أكثر واقعية تعكس حالات السوق على نحو أفضل فكثيرا ما يؤدي إلى نتائج أفضل . ويجب أن يزيل هذا الإطار أيضا أوجه القصور في التسويق والتوزيع والتخزين التي تؤدي إلى وجود فجوة هائلة بين أسعار التجزئة وأسعار المزارع .

٧٤ - ويجب أيضا أن يتمكن المزارعون من الوصول إلى وسائل زيادة الإنتاجية الزراعية . وكثيرا ما تكون الوحدات الاقتصادية من الأراضي ونظم الحيازة الآمنة شروطا أساسية للتقدم في المجال الزراعي . ومن بين الشروط الأساسية الأخرى توفير تسهيلات الري ووجود هياكل أساسية قوية بالنسبة للنقل والاتصالات والطاقة فضلا عن غيرها من الخدمات التي تتغلب على بُعد المناطق الريفية . ووجود شبكة قوية من العمليات المصرفية والائتمانية الريفية ذو أهمية حيوية أيضا لمساعدة المزارعين في الحصول على عناصر الإنتاج وتوظيف الاستثمارات اللازمة لزيادة الإنتاج .

٧٥ - ويلزم للسياسات والتدابير الرامية إلى زيادة الإنتاج الزراعي أن تراعي الصلات القائمة بين الزراعة وقطاعات الاقتصاد الأخرى . وصلة الزراعة بالقطاع الصناعي هامة للغاية نظرا لأن الصناعة مصدر للمدخلات الزراعية والسلع الاستهلاكية للسكان الريفيين ، فضلا عن أنها مصدر للطلب على المنتجات الزراعية . ويمكن للصناعات الزراعية الموجودة في المناطق الريفية أن توفر حافزا للزراعة ووسيلة للعمالة بالنسبة لليد العاملة المستغلة استغلالا ناقصا على حدٍّ سواء . وبعبارة أعم ، توجد أيضا صلة وثيقة بين إنتاجية المزارعين ومدى ونوعية الخدمات التعليمية والصحية والإسكان المتاح للسكان الريفيين .

٧٦ - وكثيرا ما توجد إمكانية كبيرة لتحسين مساهمة المرأة في التقدم الزراعي . وفي معظم البلدان النامية ، تشكل المرأة جزءا هاما من السكان النشطين في الزراعة وفي قوة العمل الزراعية . وينبغي للسياسات والتدابير الرامية إلى زيادة إنتاجية المرأة وزيادة اشتراكها في اتخاذ القرارات الرئيسية أن تزيد من مساهمتها في الإنتاج وفي زيادة دخلها . ويمكن للخطط الرامية إلى الاعتماد على الذات في مجال

الزراعة وفي تعبئة العمل لتنمية المجتمع المحلي والنهوض بالهياكل الأساسية الريفية وصيانتها أن تقوم بدور هام في المسيرة نحو التقدم الزراعي .

٧٧ - وتوجد أيضا حاجة إلى اتخاذ عدد من الخطوات على الصعيد الدولي . وينبغي أن يشكل التمويل من أجل الاستثمار في القطاع الزراعي والمساعدة التقنية جزءا من برامج التعاون الإنمائي على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف على السواء . وينبغي أن تُكفل للبلدان النامية الاستفادة من أوجه التقدم في مجالات من قبيل التكنولوجيا الحيوية والهندسة الوراثية بتكاليف مناسبة . كما أن إزالة التشوهات القائمة في التجارة الدولية في الزراعة أمر جوهري أيضا . وبشكل خاص ، يتطلب بلوغ هذا الهدف القيام بتخفيف كبير وتدريجي في دعم الزراعة وحمايتها - ويشمل ذلك النظم الداخلية ، وفرص الوصول إلى الأسواق ، والإعانات المقدمة للتصدير - لتفادي إلحاق خسائر كبيرة بالمنتجين الأكثر كفاءة ، خاصة في البلدان النامية . ويولى اهتمام خاص لتمخض جولة أوروغواي عن نتيجة ناجحة ومتابعتها متابعة فعالة في مجال الزراعة ، والمنتجات المدارية والمنتجات القائمة على الموارد الطبيعية ، مع مراعاة احتياجات البلدان النامية المصدِّرة الصافية للأغذية .

باء - الجوانب ذات الأولوية في التنمية

٧٨ - إن زيادة سرعة النمو الاقتصادي هدف أساسي للتسعينات . وهو شرط للتوسع في أساس موارد البلدان النامية ، ومن ثم للتحول الاقتصادي والتكنولوجي والاجتماعي . بيد أن النمو الاقتصادي في حد ذاته لا يكفل توزيع فوائده توزيعا منصفا أو حماية البيئة المادية وتحسينها . ومع هذا ، فإذا استمر الفقر أو ازداد وجرى إهمال الحالة الإنسانية فإن القيود السياسية والاجتماعية ستزداد وتعرض الاستقرار في التسعينات وما بعدها للخطر . وبالمثل إذا ازداد الضرر اللاحق بالبيئة وازداد تدهورها فإن أساس الموارد الطبيعية للبلدان النامية ورفاه شعوبها سيلحق بهما الضرر وسيصبح التقدم في مجال التنمية ذاتها أمرا لا يمكن الحفاظ عليه . ولذا يجب لاستراتيجية التسعينات أن تولي اهتماما خاصا للسياسات والتدابير اللازمة في مجالات التخفيف من حدة الفقر وتنمية الموارد البشرية والبيئة . ويجب أيضا أن تولي اهتماما خاصا للمجالين المتصلين بذلك وهما نمو السكان والقضاء على الجوع . ويجب أن يشهد عقد التسعينات تحسنا كبيرا في الحالة الإنسانية في كل مكان وأن يقيم علاقة تعزيز متبادل بين النمو الاقتصادي والرفاه الإنساني . والحاجة إلى تدعيم هذه العلاقة هي في الواقع موضوع رئيسي من مواضيع هذه الاستراتيجية ، ويجب ليس فقط أن تظهر في

الجهود الوطنية بل أن يقدم لها المجتمع الدولي المساعدة كذلك عن طريق الدعم المالي والتقني .

١ - استئصال الفقر والجوع

٧٩ - ان المجتمع الدولي ، إذ يلمس حدة مشاكل الفقر في البلدان النامية ، متفق على أن الهدف المتمثل في استئصال الفقر هو هدف ذو أولوية عليا . ومن المشجع ظهور توافق عريض في الآراء على الاستراتيجيات الواجب اتباعها تحقيقا لهذا الهدف .

٨٠ - ويتطلب هدف استئصال الفقر وضع سياسات وتدابير على جبهتين واسعتي النطاق . فهو يتطلب ، في المقام الاول ، اتباع أسلوب للتنمية يوزع فيه التقدم الاقتصادي على أوسع نطاق ممكن ولا يتركز بصورة مفرطة على بضعة أماكن وقطاعات أو مجموعات محدودة من السكان . ويتطلب أيضا ، بقدر عدم وصول هذه العملية إلى الفقراء والقطاعات المستضعفة من السكان ، برامج وأعمالا خاصة وتكميلية تستهدف مباشرة تحقيق فوائد تعود على هذه المجموعات .

٨١ - وتوفير العمالة وتوليد الدخول عن طريق الاعمال المنتجة وسيلة رئيسية للقضاء على الفقر نظرا لان عدم وجود دخل كاف بسبب عدم حيازة الاراضي أو عدم توفر فرص العمل هو سبب رئيسي للفقر . ولذا فإن وضع البرامج والعمليات الإنمائية التي توفر العمالة على نطاق واسع يمثل حاجة أساسية . ويجب أن تكون القطاعات والمناطق التي تجري فيها عملية تنمية ، والتكنولوجيا المعتمدة ذات تأثير كبير على العمالة . ويجب أن يكون هذا اعتبارا هاما في إقامة توازن بين النمو في مجالات الزراعة والصناعة والتشييد وقطاعات الخدمات الاخرى . وينبغي أن يكون توفير العمالة وتوليد الدخول عن طريق تنشيط قطاع الاقتصاد غير الرسمي وعن طريق التوسع في أنشطة العمل الحر جزءا هاما من سياسات تحسين الدخول والقضاء على الفقر .

٨٢ - والتقدم في عملية التنمية ، حتى عندما يحدث على نطاق واسع ، يمكن أن يغفل قطاعات هامة رئيسية من السكان ، لا سيما أفقر السكان وأضعفهم . ولذا يغلب على الظن أن البرامج والتدابير الخاصة الموجهة مباشرة إلى زيادة دخولهم الفعلية ستكون ضرورية . ويمكن أن تتضمن هذه البرامج والتدابير توفير الأغذية وغيرها من الاساسيات الرخيصة والمدعومة فضلا عن دعم دخول الفقراء والمعوزين . ويمكن أن تتضمن أيضا برامج تدريب وتعبئة اليد العاملة من أجل المساعدة الذاتية المحلية وتطوير المجتمع

المحلي وكذلك من أجل الإنتاج . وتقيم هذه البرامج صلة بين أنشطة استئصال الفقر والأنشطة المنتجة . كما أن توفير التسهيلات بتكلفة منخفضة في مجالات من قبيل الصحة والتعليم والنقل يعتبر أيضا وسيلة لزيادة الدخل الفعلي للفقراء . وينبغي أن تمثل التدابير المتخذة للتخفيف من وطأة التشرد أو الإسكان السيئ جانبا رئيسيا آخر لبرامج استئصال الفقر . وتمثل زيادة عدد المشردين في كثير من البلدان النامية أحد المظاهر الخطيرة لتدهور الأحوال الإنسانية ، وينبغي أن يشكل تحسين المستوطنات البشرية على النحو المتفق عليه في الاستراتيجية العالمية للمأوى حتى عام ٢٠٠٠ جزءا من الجهود الحاسمة في هذا الميدان .

٨٣ - وتمثل المرأة والطفل مجموعة شديدة التأثر بشكل خاص في حالات الفقر . وينبغي أن ينصب تركيز سياسات وتدابير استئصال الفقر بصفة خاصة على احتياجاتهما وأن يولي اهتمام خاص للرعاية الصحية للأم والطفل والتغذية . كما أن الأمن الغذائي جانب رئيسي في محاربة الجوع والفقر ويتطلب اتباع نهج متكامل إزاء إنتاج الأغذية واستهلاكها .

٨٤ - والسياسات والتدابير الموجهة بالتحديد نحو استئصال الفقر يجب أن تستهدف بدقة الجزء المحتاج من السكان . والتسهيلات والخدمات المدعومة ذات النطاق العام التي تعود بالفائدة على مجموعات غير محتاجة هي في العادة مكلفة وتتسبب في إجهاد مفرط للموارد المحدودة المتاحة للبلدان النامية . كما أن الإعانات ذات الطابع العام يمكن أن تسهم في الاخلال بالأسعار ، ويمكن في حالة الأغذية أن يكون لها أثر معاكس على الحوافز المقدمة للإنتاج المحلي .

٨٥ - ولكي تتخلص البلدان النامية من حالات الفقر المفرطة ولا سيما الجوع والعوز فإنها ليست في حاجة إلى انتظار أن تجعل التحول في الدخل الفردي . فقد نجحت بعض البلدان النامية التي ينخفض فيها الدخل الفردي في الحصول على نتائج طيبة نسبيا في المجال الاجتماعي . ولكن توجد حاجة على المدى الطويل إلى تحقيق النمو الاقتصادي لرفع مستوى المعيشة والقضاء على الفقر . أما فترات الركود الطويلة أو النمو المنخفض فقد تجعل من الصعب الحفاظ على المكاسب الأولية في المجال الاجتماعي .

٨٦ - ومحاربة الفقر هي المسؤولية المشتركة لجميع البلدان . واستئصال الفقر ، فضلا عن الأهداف الإنسانية والاجتماعية الواسعة النطاق من قبيل إحراز تقدم في نوعية التنمية والمشاركة على نطاق واسع وتوفير عدد أكبر من الخيارات وإتاحة فرص أفضل لجميع الرجال والنساء ، يتطلب ، وينبغي أن يتوفر له الدعم الكامل من المجتمع

الدولي . والحد بصورة كبيرة من الجوع وسوء التغذية في متناول اليد . وثمة مجال كبير لتوفر المساعدة الدولية من الأغذية بما يتجاوز حالات الطوارئ . ويجب على الدول الأعضاء أن تنفذ الاتفاقات التي جرى إبرامها بالفعل ببذل جميع الجهود لتلبية أربعة أهداف في أثناء العقد :

(أ) القضاء على الجوع والوفاة الناجمة عن المجاعات ؛

(ب) الحد بدرجة كبيرة من سوء التغذية والوفيات فيما بين الأطفال ؛

(ج) الحد بصورة ملموسة من الجوع المزمن ؛

(د) القضاء على أمراض التغذية الرئيسية .

٢ - تنمية الموارد البشرية والتنمية المؤسسية

٨٧ - لتنمية الموارد البشرية أوثق التفاعلات مع عملية التحوّل الاقتصادي والتكنولوجي . وهي تغطي ، بالمعنى الواسع ، مجموعة كبيرة من الأنشطة تحرر الطاقة الخلاقة للفرد وتحدد أسلوب التنمية . وعلى كل بلد أن يختار نهجه فيما يتعلق بتنمية الموارد البشرية والتنمية المؤسسية وفقا لأولوياته الوطنية ، وقيمه وتقاليده وثقافاته ، ومرحلة التنمية فيه . بيد أن التعليم والصحة يعدان جانبين أساسيين لتنمية الموارد البشرية ويتعين أن يلقيا اهتماما خاصا .

٨٨ - ويعتبر التعليم حاجة إنسانية أساسية وكذلك شرطا أساسيا ومسبقا لتحقيق الأهداف الأخرى للتنمية . وتحدد المهارات التعليمية للقوة العاملة إلى حد كبير القوة التنافسية للبلد وقدرته على التكيف مع التكنولوجيات الجديدة والمتطورة . وفي عدد من البلدان النامية ، انخفضت نفقات التعليم بالأرقام المطلقة أو النسبية خلال الثمانينات مع وجود وضع اقتصادي متدهور في الخلفية ، وترتب على ذلك تدهور نوعية التعليم . وهناك حاجة إلى توجيه الانتباه ، في ضوء الأوضاع الخاصة بكل البلد ، إلى كل جانب من جوانب النظام التعليمي . ويحتاج محو الأمية تركيزا خاصا ، بما في ذلك محوها لدى النساء . وقد حدد المجتمع الدولي بالفعل هدفا يتمثل في خفض الأمية فيما بين الراشدين بمقدار الثلث على الأقل خلال العقد . ولكن وجود قاعدة سليمة للتعليم الابتدائي والثانوي يعد شرطا أساسيا . ويتعين أن تأخذ السياسات

والتدابير في هذا المجال في الحسبان الزيادة السريعة نسبيا في أعداد السكان الذين هم في سن الالتحاق بالمدرسة والتي تصاحب النمو السكاني الشائع في معظم البلدان النامية . وفي الواقع ، لقيت أهداف العقد المتمثلة في إتاحة الوصول العام إلى التعليم الاساسي وإتمام ٨٠ في المائة على الاقل من الفئة العمرية التي هي في سن الالتحاق بالمدرسة للتعليم الابتدائي ، قبولا عالميا . ويتطلب هذا موارد كافية ، مالية وإدارية على السواء ، رأسمالية وجارية ، من أجل توفير المرافق والمواد ، ومن أجل تعيين المدرسين . وفي الوقت نفسه هناك حاجة لضمان ألا يؤدي توسيع القاعدة التعليمية إلى تدهور النوعية وأن يكون مدعوما بسياسات لتدريب المدرسين والاحتفاظ بهم . ويتعين أيضا أن يكون مضمون التعليم بالمرحلتين الابتدائية والثانوية متمشيا مع حاجة البلد إلى التقدم الاقتصادي والاجتماعي والسياسي . ومن الهام ، في إطار العمل الرامي إلى تلبية حاجات التعلم الأساسية ، ضمان التنفيذ السريع للإعلان العالمي المتعلق بالتعليم للجميع الذي اعتمده المؤتمر العالمي المعني بالتعليم للجميع الذي عقد بتايلند في آذار/مارس ١٩٩٠ .

٨٩ - ويعطي الدور المتزايد الأهمية الذي تضطلع به المعرفة في تحديد التقدم الاقتصادي ، في بيئة علمية وتكنولوجية عالمية سريعة التغير سمة جديدة من الإلحاح لتغيير ورفع مستوى ملكات السكان العلمية والتكنولوجية ، وفي مجال تنظيم المشاريع ، وملكاتهم التنظيمية . وهذا يتطلب التركيز على التعليم العالي وعلى تطوير القاعدة المؤسسية لتدريب الكوادر الماهرة وكذلك على التدريب المهني . ويتطلب أيضا سياسات وحوافز كفيلة بالإبقاء على الموظفين المهرة في بلدانهم على أساس طوعي . ويمكن أن تكون مهارات القوة العاملة على جميع المستويات مفتاح التقدم في التسعينات وما بعدها .

٩٠ - وفي ميدان الخدمات الصحية ، هناك حاجة الى إيلاء اهتمام خاص للرعاية الصحية الأوّلية ، وللوقاية من الأمراض المزمنة ، وكذلك للأهداف الإنمائية العامة مثل المرافق الصحية ، ومياه الشرب النقية ، والتغذية . وسيساعد هذا على تخفيف العبء عن النظام الطبي العلاجي الذي تميل أعداد متزايدة للجوء إليه نتيجة للنمو السكاني والتعليم والتغيّر الاجتماعي . وتحتاج السياسات والتدابير في ميدان الصحة الى إيلاء اهتمام خاص للنساء والأطفال . وقد وافق المجتمع الدولي بالفعل على أهداف عديدة للعقد . وتشمل هذه الأهداف خفض معدلات وفيات الرضع بمقدار الثُلث ، أو ٥٠ لكل ١ ٠٠٠ مولود حي ، أيهما أقل ؛ وخفض معدلات وفيات الأطفال الذين دون سن الخامسة بمقدار الثُلث أو ٧٠ لكل ١ ٠٠٠ مولود حي ، أيهما أقل ؛ وخفض سوء التغذية فيما بين الأطفال

الذين دون سن الخامسة بمقدار الثُلث ؛ وخفض معدلات وفيات الأمهات بمقدار النصف . وينبغي التركيز على جوانب المشاركة والجوانب البيئية للرعاية الصحية عند تصميم البرامج . وينبغي أن يكون هناك أيضا تركيز خاص على الوقاية من انتشار الأوبئة وغيرها من الأمراض التي تعتبر مستوطنة في بلدان نامية عديدة . وهناك حاجة كذلك الى اتخاذ خطوات عاجلة لمكافحة متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز/السيدا) والوقاية منها .

٩١ - وكما هو الحال في ميدان التعليم ، يتعيّن أن تولي السياسات والتدابير المتعلقة بالصحة اهتماما أزيد للبناء المؤسسي وتدريب الاخصائيين الصحيين المهرة على جميع المستويات . ويتعيّن هنا أيضا تهيئة الظروف التي تشجع على الاحتفاظ بالكوادر المهرة .

٩٢ - ويمكن أيضا تعزيز تنمية الموارد البشرية عن طريق التعاون فيما بين البلدان النامية . ويمكن للبلدان النامية أن تستفيد عن طريق قيام كل منها بفتح مراكزه الرفيعة المستوى للتعليم العالي والتدريب أمام البلدان الاخرى . ويمكن أن تستفيد بتبادل المدرسين والاخصائيين في الميدان الصحي وبتقاسم الخبرات . ويمكن أن تستفيد أيضا من اتشغيل والإدارة المشتركين لمؤسسات تنمية الموارد البشرية ، وبصفة خاصة على الصعيد الإقليمي ودون الإقليمي .

٩٣ - وللبلدان المتقدمة النمو دور هام يتعيّن أن تضطلع به في مجال النهوض بالموارد البشرية والتنمية المؤسسية . وعدا عن دعم الاستثمار والمساعدة التقنية في مجال توريد المعدات واستعمالها وفي تطوير المناهج ، يمكن للبلدان المتقدمة النمو أن تقدم مساهمة كبيرة عن طريق توفير المرافق لتدريب الكوادر المهرة . وقد اضطلع التعليم في الخارج على الدوام بدور هام في تدريب المهارات في البلدان النامية . ولكن يمكن في التسعينات وما بعدها أن يتم تعزيز دوره على نطاق واسع بسبب التطورات السريعة في ميدان المعرفة وحاجة البلدان النامية العاجلة الى كوادر أكبر من الموظفين المهرة . وفي نفس الوقت ينبغي مساعدة البلدان النامية في بناء مؤسساتها الخاصة للتدريب والتعليم العالي . وكلما تقدمت التنمية أصبحت هناك حاجة الى تعزيز اعتمادها على الذات في هذا الميدان .

٩٤ - وتعتبر حقوق الإنسان والتنمية البشرية غايتين في حد ذاتهما . وتتسم جميع أنشطة الموارد البشرية بأنه يعزز بعضها بعضا . وستكون هناك حاجة الى التحليل

الدقيق ووضع السياسات ، والإدارة الفعالة في البرامج التعليمية والصحية ، وينبغي أن يقوم دعم وكالات منظومة الامم المتحدة بدور حيوي . وفي ضوء الطبيعة المترابطة لانشطة تنمية الموارد البشرية ، فإن التنسيق فيما بين الوكالات في ميادين التعليم والصحة والتغذية والإسكان والعمالة ورفاه الطفل والنهوض بالمرأة يتطلب اهتماما وثيقا . وينبغي توفير برامج تؤدي الى إدماج المسنّين في عملية التنمية .

٣ - السكان

٩٥ - ينبغي أن تتكامل البرامج السكانية مع الاهداف والاستراتيجيات الاقتصادية . وستشهد فترة التسعينات أكبر زيادة سكانية في البلدان النامية تحدث في أي عقد من عقود التاريخ . وتصل هذه الزيادة الى ما يفوق ٣٠ في المائة . كذلك سيشهد هذا العقد شيوخة سكان العالم . ويختلف الوضع الديمغرافي فيما بين البلدان ولكن في معظم البلدان النامية سيؤدي خفض معدل النمو السكاني الى تخفيف الضغوط التي تتعرض لها الحالة الاجتماعية ، والنمو الاقتصادي ، والبيئة ، واستخدام الموارد الطبيعية . وقد بدأت معدلات النمو السكاني في الواقع في الانخفاض في عدد من البلدان النامية . ويتبع أكثر من نصف البلدان النامية سياسات نشطة لخفض معدّل النمو السكاني ، وجرى استخلاص دروس هامة من هذه التجربة . وقد دلل تعليم المرأة والرعاية المحسنة للام والطفل وخدمات تنظيم الاسرة بطرق ملائمة للبيئة الاجتماعية والثقافية للبلدان فرادى على كونها أدوات فعّالة وناجحة للبرامج السكانية ، وينبغي مواصلة متابعتها وتعزيزها . كما ينبغي زيادة المساعدة المقدمة للبلدان النامية في مجال السكان ، زيادة كبيرة ، خلال فترة التسعينات . كذلك ينبغي للبلدان النامية تكثيف جهودها من أجل تخصيص موارد كافية للبرامج السكانية .

٤ - البيئة

٩٦ - يثير التهديد الراهن للبيئة قلقا عاما لدى الجميع . وينبغي لكل البلدان أن تتخذ إجراءات فعّالة لحماية البيئة والنهوض بها وفقا لقدرات ومسؤوليات كل بلد منها ، مع مراعاة الاحتياجات المحددة للبلدان النامية . ونظرا لان البلدان المتقدمة النمو هي المصادر الاساسية للتلوّث ، فإنها تتحمل المسؤولية الرئيسية عن اتخاذ التدابير المناسبة على وجه الاستعجال . وتحقيق البلدان النامية للنمو والتنمية مسالة أساسية من أجل التصدي لمشاكل تدهور البيئة وحمايتها . ولذلك ينبغي توجيه موارد مالية جديدة وإضافية الى البلدان النامية . كما ينبغي النظر في إتاحة طرائق

فعّالة للوصول بطريقة مواتية الى التكنولوجيات السليمة بيئيا ونقلها ، لا سيما الى البلدان النامية ، بما في ذلك توفير شروط تساهلية وتفضيلية .

٩٧ - وقد حددت الجمعية العامة في قرارها ٤٤/٢٢٨ المؤرخ في ٢٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ أهدافا هامة لمؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية لعام ١٩٩٢ . وينبغي تحقيق هذه الاهداف .

رابعا - الحالات الخاصة ومن بينها حالات أقل البلدان نموا

٩٨ - منذ ما يزيد على عقدين ، وضعت الامم المتحدة معايير لتحديد البلدان التي تعد أضعف البلدان من الناحية الاقتصادية من بين البلدان النامية والتي تواجه أصعب المشكلات الهيكلية . وقد كان هناك إقرار بأن هذه البلدان ، التي سميت "أقل البلدان نموا" ، تحتاج الى تدابير دعم خاصة من المجتمع الدولي في الجهود التي تبذلها لتحويل اقتصاداتها ولتحسين آفاق التنمية القابلة للإدامة فيها . وفي عام ١٩٨١ ، اعتمد مؤتمر خاص للامم المتحدة بشأن أقل البلدان نموا برنامج العمل الجديد الكبير للثمانينات لصالح أقل البلدان نموا ، الذي ووفق فيه على عدد من التدابير لدعم عملية التنمية في هذه البلدان . وقد شملت هذه التدابير تحديد هدف يتمثل في تخصيص ما نسبته ٠,١٥ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للبلدان المتقدمة النمو لتقديم المعونة التساهلية لأقل البلدان نموا .

٩٩ - غير أن هذه البلدان نفسها وبلدانا أخرى من بين أفقر وأضعف البلدان قد تضررت أشد الضرر بالصعوبات التي ظهرت في الثمانينات على المسرح الاقتصادي العالمي . وطبقا للمعيار الذي اعتمد في البداية فإن عدد البلدان التي تدخل في فئة "أقل البلدان نموا" قد زاد من ٢٤ بلدا في عام ١٩٧٢ الى ٤١ بلدا في عام ١٩٩٠ وذلك بدلا من أن ينخفض نتيجة لتحقيق تنمية ناجحة . ولم تكن التدابير التي اتخذها المجتمع الدولي لدعم أقل البلدان نموا كافيا لمعادلة العوامل السيئة التي تعرضت لها التجربة الإنمائية لتلك البلدان في الثمانينات . وفي ضوء التطورات الحادثة في الاقتصاد العالمي ، فإن هناك خطرا بأن تصبح هذه البلدان بلدانا أكثر هامشية ، الامر الذى يدعو الى تلافي هذا الخطر على وجه الاستعجال .

١٠٠ - وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، عقد في باريس مؤتمر الامم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نموا ، الذي أكد مبدأ تقاسم المسؤولية وعزز المشاركة من أجل النمو والتنمية في أقل البلدان نموا ، ودعا الى عقد التزامات متبادلة ، كما عزّز الجهود المشتركة المبذولة من جانب أقل البلدان نموا وشركائها في التنمية . وينبغي تنفيذ برنامج العمل الذي اعتمده المؤتمر على الوجه الاكمل . وقد حددت متطلبات واسعة النطاق . وينبغي ، في المقام الاول ، تحقيق الاهداف الحالية للمساعدة الإنمائية الرسمية حسبما ووفق عليه في مؤتمر باريس هذا . وثمة حاجة الى توافر اهتمام خاص لتيسير زيادة وصول صادرات أقل البلدان نموا الى الاسواق الكبرى . وينبغي النظر في تعزيز التمويل التعويضي للعجز في حصائل الصادرات . وينبغي للمانحين اتخاذ الخطوات اللازمة لتقديم المزيد من الاعفاءات التساهلية الثنائية من الديون لأقل البلدان نموا . وعلى جميع المانحين تنفيذ قرار مجلس التجارة والتنمية ١٦٥ (دإ - ٩) على سبيل الأولوية بما يعمل على تحسين صافي تدفقات المساعدة الانمائية الرسمية لصالح البلد المستفيد . وينبغي لنادي باريس أن ينظر في تطبيق شروط تورنتو على جميع أقل البلدان نموا وفقا للاجراءات والمعايير المتبعة ؛ كما ينبغي استعراض خيارات تورنتو في ضوء بلاغ قمة هيوستن الصادر في تموز/يوليه ١٩٩٠ ؛ وكذلك ينبغي النظر على سبيل الاستعجال في مقترحات أخرى لمزيد من التخفيف من وطأة الديون . والمؤسسات المالية ، ولاسيما التي تقدم ائتمانات غير تساهلية ، مدعوة الى إيلاء اهتمام جدي للتدابير الرامية الى التخفيف من عبء الديون المستحقة لها من أقل البلدان نموا .

١٠١ - والمشكلات الإنمائية الخاصة التي تعاني منها البلدان النامية غير الساحلية والبلدان النامية الجزرية تحتاج أيضا الى اهتمام خاص . وهناك حاجة الى اتخاذ تدابير لإزالة العوائق التي تعترض تنمية هذه البلدان والتي نشأت عن المشكلات الخاصة التي تواجهها بالنسبة للنقل والاتصالات وعن محدودية أسواقها الداخلية وضعفها الشديد أمام الاضرار البيئية والكوارث الطبيعية .

١٠٢ - وينبغي أن يكون هدف هذه التدابير هو تقليل التكاليف التي تتكبدها تلك البلدان في سبيل الوصول الى البحر وإلى الاسواق العالمية ، وتحسين نوعية مرافق النقل العابر وكفاءتها ومدى الاعتماد عليها ، وتنويع اقتصادات هذه البلدان .

خامسا - دور منظومة الامم المتحدة

١٠٣ - إن أجهزة ومؤسسات وهيئات منظومة الامم المتحدة تتحمل مسؤولية خاصة بالنسبة لمتابعة مقاصد وأهداف الاستراتيجية الحالية . وقد لعبت المنظومة دورا فريدا في لفت انتباه المجتمع الدولي الى مسالة التنمية . كما أنها قدمت مساهمة قيّمة في الآراء والسياسات والإجراءات المتعلقة بالتنمية وذلك من خلال الدراسات التي أجرتها بشأن الجوانب المتعددة لمشكلة التنمية ، الوطنية والدولية على حد سواء ، ومن خلال المؤتمرات الدولية التي عقدتها بشأن قضايا أساسية ، ومن خلال التفاهمات والاتفاقيات والاتفاقات التي ساعدت في التفاوض عليها ، والتي يتصف بعضها بطابع قانوني أو شبه قانوني وكذلك من خلال المساعدة التقنية التي قدمتها الى البلدان النامية . ولا يكفي أن يستمر هذا الدور بل يجب أيضا تعزيزه وتوسيع نطاقه في التسعينات بدعم وتشجيع من الدول الاعضاء .

١٠٤ - وفي الواقع يقع كل جانب من جوانب الاستراتيجية ، في نطاق المجالات ذات الاهمية بالنسبة لمختلف أجزاء منظومة الامم المتحدة . وفي الكثير من هذه المجالات والقطاعات ، اتفقت الدول الاعضاء ، بالفعل ، على أهداف العقد القادم ومراميه وعلى الاجراءات اللازمة لتحقيقها . وتعتبر هذه الاهداف والمرامي ذات أهمية حاسمة بالنسبة لتنفيذ الاستراتيجية . كذلك فإن الاستراتيجية تقدم أيضا مبادئ توجيهية لمواصلة الاعمال اللازمة لتطوير السياسات والبرامج والتوصل الى اتفاقات بشأن اتخاذ تدابير جديدة . وقد جرى بالفعل وضع الجدول الزمني للمؤتمرات الرئيسية التي ستعقدها منظومة الامم المتحدة خلال السنوات الاولى ، كما ستعقد مؤتمرات أخرى في المرحلة التالية . وستكون هذه المؤتمرات مناسبات هامة للتوصل الى اتفاقات تعطي مضمونا أكثر تحديدا للإجراءات والالتزامات المطلوبة لتحقيق أهداف الاستراتيجية .

١٠٥ - وعلى هذا فإن أجهزة مؤسسات وهيئات منظومة الامم المتحدة تضطلع بدور أساسي في تعزيز الاعمال التحليلية المتصلة بإعداد وتنفيذ الاستراتيجية ، وكذلك في تشجيع التعاون الدولي اللازم وضمان هذا التعاون وفي تقديم المساعدة التقنية . وينبغي أن يكون هناك قدر أكبر من التماسك في الاعمال التي يقوم بها النظام الدولي وذلك عن طريق زيادة التعاون والتنسيق فيما بين الوكالات واتخاذ تدابير تنظيمية تعمل على تعزيز إسهام هذا النظام في عملية التنمية . والاستراتيجية توفر إطارا أوليا لهذه الاهداف . وينبغي استمرار متابعة استعراض أداء منظومة الامم المتحدة مع إبقاء هذا الهدف نصب الاعين . وتتحمل جميع الدول الاعضاء فيها المسؤولية تجاه جعلها أكثر فعالية وكفاءة .

١٠٦ - ويرجى من الامين العام مواصلة جهوده الرامية الى تيسير حل مشاكل الديون التي تعاني منها البلدان النامية وذلك بالسبل التي يعتبرها مناسبة ، على أن يأخذ في الاعتبار جميع المقترحات ذات الصلة . وبالإضافة الى ذلك ، فإنه ينبغي أن تتخذ الاجهزة والهيئات ذات الصلة التابعة لمنظومة الامم المتحدة تدابير لمتابعة جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الاطراف .

١٠٧ - وإن تزايد الترابط في مجال الاقتصاد العالمي ، وكذلك تزايد الروابط بين مختلف القضايا مثل النقد والتمويل ، والتجارة والتنمية ، يضفي صفة جديدة من الإلحاح على تنسيق السياسات في مجال الاقتصاد الكلي وإدارته على المستوى الدولي . وينبغي أن تضطلع الامم المتحدة بدورها في هذا المجال على النحو المتوخى في أحكام الميثاق المتصلة بوظائف المجلس الاقتصادي والاجتماعي .

سادسا - الاستعراض والتقييم

١٠٨ - ينبغي أن يكون القيام بعملية استعراض وتقييم جزءا لا يتجزأ من الاستراتيجية الانمائية الدولية وذلك من أجل كفالة تنفيذها على نحو فعال . وينبغي أن تضطلع كل دولة من الدول الاعضاء بهذه العملية على المستوى الوطني ، ولو أن هناك حاجة أيضا الى الاضطلاع بها في إطار منظومة الامم المتحدة على الصعد العالمية والقطاعية والاقليمية . وينبغي أن يكون القيام بهذه العملية مناسبة لإعطاء الحفز السياسي اللازم في ضوء الحاجات والتطورات المتغيرة . ويجب توقع تغير الظروف خلال العقد على نحو لا يمكن التنبؤ به الآن ، وعلى هذا فإن هناك ما يدعو الى القيام بعمليات رصد دائم واستعراض دوري بما يتيح ، عند الضرورة ، إدخال تعديلات وتنقيحات على الاستراتيجية .

١٠٩ - والاحداث الاخيرة الجارية في منطقة الخليج تنسحب بآثارها على التوقعات الاقتصادية المباشرة لكثير من البلدان ، لاسيما في مجالي الطاقة والموازين التجارية . ورغم أنه ليس بالإمكان أخذها في الاعتبار في الوقت الحاضر نظرا لعدم اليقين الذي يحيط بها ، فإنه من الاهمية بمكان إبقاء الحالة قيد الاستعراض لتقرير ما إذا كان الامر يقتضي اتخاذ تدابير اضافية في إطار الاستراتيجية .

١١٠ - وستلعب أجهزة مؤسسات وهيئات منظومة الامم المتحدة دورا حافزا هاما في تنفيذ أهداف ومقاصد الاستراتيجية الإنمائية الدولية الحالية كل في مجال اختصاصها .

١١١ - وجهاز الرصد المستمر موجود وهو يتمثل في التقارير السنوية التي تصدرها الوكالات المختلفة التابعة لمنظومة الامم المتحدة واللجان الاقليمية والتي ترصد ، في الواقع ، حالة التقدم في كل مجال من مجالات التنمية الدولية . والحكومات تشارك في المناقشات العديدة التي تجري في الوكالات المتخصصة وفي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة ، حيث تشكل حالة التقدم في مجال التنمية الدولية موضوعا أساسيا . وانطلاقا من هذا المفهوم ، فإن عملية الاستعراض والتقييم هي بالفعل جزء من اجراءات الامم المتحدة .

١١٢ - ومع هذا فإن هناك حاجة أيضا الى القيام باستعراض وتقييم متصلين اتصالا مباشرا بالتقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية ككل . وينبغي أن تقوم الجمعية العامة بذلك كل سنتين من خلال المجلس الاقتصادي والاجتماعي مع إدراج بند في جدول أعمال كل منهما بشأن تنفيذ الاستراتيجية . وينبغي أن يقدم الامين العام توصيات مناسبة من أجل المساعدة في القيام بعملية الاستعراض والتقييم .

المرفق الثاني

قائمة الوثائق

ألف - الوثائق الاساسية

الرمز	بند جدول الاعمال	العنوان
A/AC.232/6	١	جدول الاعمال المؤقت
A/AC.232/7 و Coor.1	٣	موجز للتقرير المستكمل الذي أعده الامين العام عن المنظور الاجتماعي - الاقتصادي الشامل للاقتصاد العالمي حتى عام ٢٠٠٠
A/AC.232/8	١	جدول الاعمال المؤقت
A/AC.232/9	٣	مذكرة من الامانة العامة بشأن اقتراحات تتعلق بإعداد استراتيجية انمائية دولية
A/AC.232/10	٣	ورقة عمل من إعداد الرئيس

باء - وثائق المعلومات الاساسية

A/AC.232/L.8	-	مشروع تنظيم الاعمال
A/AC.232/L.9	٣	مشروع تقرير اللجنة عن دورتها الثالثة
A/AC.232/L.10	٣	مذكرة من الامانة العامة بشأن ادماج المرأة في الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الرابع

الرمز	بند جدول الاعمال	العنوان
A/AC.232/L.11	٣	مذكرة من أمانات منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومنظمة الطيران المدني الدولي والاتحاد البريدي العالمي والاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية والمنظمة البحرية الدولية
A/AC.232/L.13	٣	مشروع تقرير اللجنة عن دورتها الرابعة المستأنفة

جيم - البيانات المقدمة من الدول الاعضاء

A/AC.232/L.12	٣	رسالة مؤرخة في ٢٣ تموز/يوليه ١٩٩٠ ، موجهة الى الرئيس من نائب الممثل الدائم لايطاليا لدى الامم المتحدة

كيفية الحصول على منشورات الأمم المتحدة

يمكن الحصول على منشورات الأمم المتحدة من المكتبات ودور التوزيع في جميع أنحاء العالم . استعلم عنها من المكتبة التي تتعامل معها أو اكتب إلى : الأمم المتحدة ، قسم البيع في نيويورك أو في جنيف .

如何购取联合国出版物

联合国出版物在全世界各地的书店和经售处均有发售。请向书店询问或写信到纽约或日内瓦的联合国销售组。

HOW TO OBTAIN UNITED NATIONS PUBLICATIONS

United Nations publications may be obtained from bookstores and distributors throughout the world. Consult your bookstore or write to: United Nations, Sales Section, New York or Geneva.

COMMENT SE PROCURER LES PUBLICATIONS DES NATIONS UNIES

Les publications des Nations Unies sont en vente dans les librairies et les agences dépositaires du monde entier. Informez-vous auprès de votre libraire ou adressez-vous à : Nations Unies, Section des ventes, New York ou Genève.

КАК ПОЛУЧИТЬ ИЗДАНИЯ ОРГАНИЗАЦИИ ОБЪЕДИНЕННЫХ НАЦИЙ

Издания Организации Объединенных Наций можно купить в книжных магазинах и агентствах во всех районах мира. Наводите справки об изданиях в вашем книжном магазине или пишите по адресу: Организация Объединенных Наций, Секция по продаже изданий, Нью-Йорк или Женева.

COMO CONSEGUIR PUBLICACIONES DE LAS NACIONES UNIDAS

Las publicaciones de las Naciones Unidas están en venta en librerías y casas distribuidoras en todas partes del mundo. Consulte a su librero o diríjase a: Naciones Unidas, Sección de Ventas, Nueva York o Ginebra.

Litho in United Nations, New York 00600 03244—February 1991—450

GA/OR/45, Suppl.41